صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ... / آب / ٢٠١٥

الإدارة المدنية في مناطق سيطرة المعارضة

السوريون يهجرون اقتصاداً وطنيّاً خذلهم لتطوير اقتصادات أوروبا

اللامركزية خيار ديمقراطي نحو توزيع عادل للسلطة والثروة

عدسة: حسام قطان

الفهرس

حوار مع الباحث الدكتور سمير العيطة

السوريون على طريق أوروبا..
أسئلة بلا إجابة ومحطات لا تنتهي

فضيحة رفع سعر الدواء السوريّ ٥٠٪

النشاط الحقوقيّ في توثيق الانتهاكات
وعلاقته بالعدالة الانتقالية في سوريا

حبٌّ وسط الخراب
قراءةٌ في رواية «المتشائم»

شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتـمـع المدني
والديمقراطية في سوريـا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل ل
JO-CREATIVE

أوروبا وثمن السكوت عن المجزرة السورية

الصور التي تتناقلها وسائل الإعلام لحشود اللاجئين السوريين وهم يتقاطرون بالآلاف على الحدود الدولية للعبور إلى دول غرب أوروبا بحثا عن الحياة والمستقبل الآمن، والمآسي التي ترافق تلك الرحلة المحفوفة بالمخاطر، تشي بعمق النكبة التي ألمت بالسوريين الهاربين من مقتلةٍ إلى أخرى. فمن السقوط تحت قصف البراميل المتفجرة إلى الغرق في البحار بقوارب الموت، لم تتوقف سيرة الموت ولو للحظة في سوريا منذ أكثر من أربع سنوات، كما لن تتوقف هجرة السوريين، طالما أن الحرائق مشتعلة في بلادهم، تلتهما قطعة قطعة، بيتاً بيتاً وحجراً حجراً بفعل الحرب المستعرة، التي لم يتدخل المجتمع الدولي لإيقافها ونزع فتيلها، حتى تحول الصراع في سوريا إلى قنبلة موقوتة، تهدد بتفجير العديد من الأزمات في العالم.

أزمة اللاجئين السوريين التي هزت الضمير العالمي، تحولت إلى قضية دولية، بعد غرق المئات من المهاجرين في عرض البحار، وتصدر صور الضحايا الشاشات، مما دفع العديد من الدول الأوروبية لفتح أبوابها أمام اللاجئين تحت ضغط مواطنيها الذين أظهروا تضامناً واسعا وثقافة ترحيب غير معهودة باللاجئين، غير أن هذه السياسة خلقت بالمقابل أزمة في أوروبا نفسها حول أساليب استيعاب الوافدين الجدد، حيث وجدت الدول الأوربية نفسها أمام عشرات الآلاف من اللاجئين، والسبب يعود لتقاعسها عن مواجهة الأزمة السورية.

إن طول أمد الأزمة في سوريا وفقدان الأمل في إيجاد حلٍ جذري يرضي أطراف الصراع داخلها، في ظل تنازع دولي وإقليمي واضح، وعدم وجود رغبة جدية لدي المجتمع الدولي في إيجاد مخرج للأزمة في المدى القريب، دفع بالسوريين إلى الهجرة بهذه الأعداد الكبيرة بعد أن أخذ اليأس منهم، ولم يبق أمامهم سوى الهروب من الحرب والقصف في سوريا من جهة، والظروف الاقتصادية القاسية في دول الجوار من جهة أخرى.

حتى نصل إلى حل ناجع يجب على الجميع تحمل مسؤولياته تجاه الشعب السوري، فيجب على الدول الأوروبية مراجعة سياساتها الخارجية و محاولة التوصل لحلول جذرية تضمن أمان السوريين في بلدهم، وتحول دون وصول السلاح للأطراف المتصارعة، والضغط باتجاه إيقاف هذه الحرب المجنونة ومحاولة البحث عن حل سياسي، ذلك أن منطق العنف، أكّد فشله وإفلاسه.

لذا فإن الحل المنشود لن يكون بالتدخل العسكري لمزيد من الدول، مثل روسيا وفرنسا، اللتين بدأت طائراتهما بإسقاط المزيد من القنابل على رؤوس المدنيين بحجة مكافحة تنظيم الدولة، بل بإيجاد مخرج حقيقي للأزمة يؤمن السلم والآمان وإعادة الإعمار والتنمية الشاملة، في ظل نظام حكم ديموقراطي يستوعب جميع السوريين. قد يبدو هذا الحل بعيداً ومكلفاً، ولكنه بالتأكيد أكثر واقعية وأقل تكلفة من الحرب العبثية وغير الناجعة ضد تنظيم الدولة، أو محاولة استيعاب ملايين السوريين في دول اللجوء البعيدة.

السوريون على طريق أوروبا..
أسئلة بلا إجابة ومحطات لا تنتهي

السلطات التركيّة تعتقل السوريين في أزمير، ومنظّماتٌ تركيّةٌ تتضامن

محمد همام زيادة

على مرأى من النظام
السوريون يغادرون باتجاه زوارق الموت

كمال السروجي

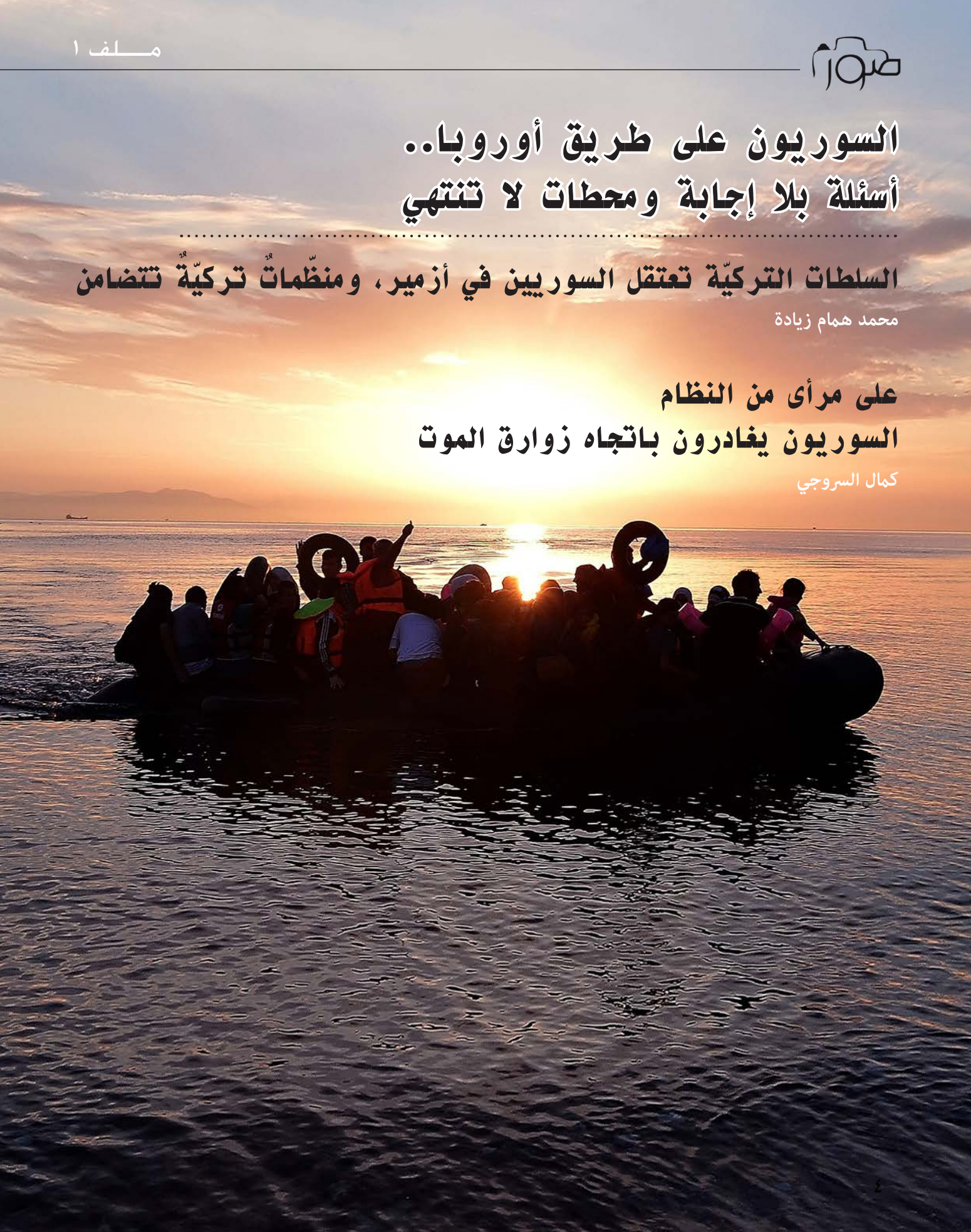

السلطات التركيّة تعتقل السوريين في أزمير، ومنظّماتٌ تركيّةٌ تتضامن

محمد همام زيادة

قامت السلطات التركية مؤخراً بحملات اعتقالٍ طالت أعـداداً كبيرةً من السوريين في مدينة أزمير، التي تعدّ نقطة التجمّع الأخيرة للاجئين قبل الانطلاق نحو اليونان. وتنقل الشرطة المعتقلين إلى مخيّماتٍ جنوبي تركيا. ولا تميّز الشرطة بين سوريٍّ يحوز أوراق إقامة نظامية، كجواز السفر أو بطاقة آفاد (هويةٌ تمنحها الحكومة للسوريين بتركيا)، وبين من لا يحمل وثائق شخصية.

يروي «محمد خليل» لمجلة صوَر: «كنت في زيارةٍ لأخي. وبينما كنت أهمّ بالخروج من أحد المطاعم، حيث كنا نتناول الغداء، دخل عنصرٌ من الجندرما وسألني (سوري؟). أجبته بنعم، فاقتادني بعدها إلى باصٍ مليءٍ بالسوريين».

ويتابع محمد: «الاعتقالات عشوائية. ألقوا القبض عليّ لمجرّد أني سوريّ، علماً أنه لا علاقة لي بالتهريب، فأنا أسكن وأعمل مع عائلتي في مدينة مرسين».

يروي «عمران اللادقاني»، وهو أحد الناشطين المتابعين للظاهرة: «يُنقل المحتجزون إلى مركزٍ تابعٍ للشرطة، وعندما يتمّ تجميع عددٍ كبيرٍ منهم يُنقلون إلى مخيّماتٍ في ماردين أو أضنة. منذ عدّة أيام تمّ نقل ٤٠٠ سوريٍّ، منهم أطفالٌ ونساءٌ وكبارٌ في السنّ».

ويـوزَّع المحتجَزون على مخيّماتٍ عشوائية، بعضها تتوافر فيه شروطٌ جيدةٌ للحياة، كمخيّم العثمانية، وأخرى تفتقر إلى أبسط الشروط الصحية، كمخيّمات ماردين.

«أم عمر» امرأةٌ أربعينيةٌ تمّ نقلها إلى مخيّم أنشئ حديثاً بالقرب من العثمانية، تقول لصوَر: «وصلنا بعد رحلةٍ طويلةٍ استغرقت

حوالي ١٢ ساعة. لم نكن نعرف إلى أين وجهتنا. الرحلة شاقّةٌ ولم يقدّموا لنا خلالها أيّ وجبة طعام، والشرطة التركية تعاملنا معاملةً في غاية القسوة».

وتتابع «أم عمر»: «المخيّم أشبه بسجنٍ كبير. وزّعونا على كرفانات. الرعاية الطبية سيئة، توفي بالأمس رجلٌ مصابٌ بمرضٍ في الكبد نتيجة انعدام العلاج».

«جـمال»، وهو شابٌّ تمّ ترحيله إلى المخيّم ذاتـه، يشبّهه بالمعتقل الكبير. ويقول: «لا يُسمح بالدخول والخروج. حاولتُ الهرب عدّة مرّاتٍ دون جدوى. هناك طريقٌ وحيدٌ يوصلنا إلى قريةٍ مجاورةٍ تبعد ٢ كم، ولكن دوريات الجندرما تصطاد أيّ سـوريٍّ يُشاهد هناك وتعيده إلى المخيّم».

ويتابع «جمال» كلامه: «تقول لنا إدارة المخيّم: من يرغب في الخروج عليه التوقيع على ورقة مغادرةٍ إلى المكان الذي أتى منه. منذ يومين تمّ ترحيل اثني عشر شاباً قادمين من لبنان، وهذا خطرٌ عليهم لأن السلطات اللبنانية ستسلمهم إلى النظام السوريّ، وغالبيتهم من المطلوبين له».

يقول أحد الشباب في المخيّم للمجلة: «وصلتُ منذ ثلاثة أسابيع إلى أزمير قادماً من دمشق، بغرض السفر إلى هولندا، وتمّ اعتقالي بعد ثلاثة أيام. لا أعرف متى يحين موعد خروجي من هذا المكان. تلاشى حلمي بالوصول إلى أوربا بسبب حلول الشتاء وخطورة ركوب الزوارق».

حملاتٌ تضامنية

أثـارت الاعـتـقـالات الأخـيرة موجة استياءٍ لدى السوريين في تركيا على مواقع التواصل الاجتماعيّ. وطالبوا بضرورة تحسين معاملة اللاجئين الفارّين من سوريا، كما نصحوا

السوريين بضرورة الحيطة والحذر والابتعاد عن التجمّع في الساحات العامة والمساجد، وهي أمكنة تمركز المهرّبين في المدينة.

وينصح «اللادقاني» الشباب الواصلين إلى المدينة بعدم حمل أمتعة كثيرة أو أيّ شيء يدلّ على أنهم ينوون السفر، إضافةً إلى تجنّبهم التمركز في الساحات العامة وقرب المساجد. كما ينصح الراغبين في السفر إلى اليونان بعدم قضاء أكثر من يوم في المدينة، تجنّباً للاحتجاز.

تحرّكٌ للمجتمع المدنيّ التركيّ

نتجت عما يلاقيه السوريون في مدينة أزمير حالة غضب بين منظمات المجتمع المدنيّ التركية، التي سعت إلى المطالبة بإيجاد حلول سريعة لأزمة السوريين في المدينة. ونظّمت ١١ منظّمة مجتمع مدنيٍّ محليةً وقفةً، بالقرب من جامع جوراق كابي وسط أزمير، ألقيت فيها كلماتٌ تضامنية. وقال رئيس جمعية «جسر الصداقة بين الشعوب» «جيم ترزي» في كلمته: «توصّل ٢٠ متطوّعاً، أجروا استطلاعاً عن السوريين الذين يصلون إلى المدينة، إلى أن هؤلاء يقيمون في ظروف سيئة جداً، يعانون من الجوع والعطش والأمراض، وبحاجة إلى وجود دورات للمياه وأماكن للاستحمام»، وأضاف: «يشكّل الأطفال ربع السوريين المنتشرين في الشوارع، يعانون من أمراض تنفسية ومن القمل والجرب، والكثير من المواليد لم يتلقوا أيّ نوع من اللقاحات. إضافةً إلى انتشار الأمراض المزمنة لدى كبار السنّ، كالضغط والسكري».

كما قامت منظّماتٌ في مدن أخرى بنشاطات تضامنية، شملت وقفات احتجاجية وحملات إلكترونية طالبت بإعادة العمل بسياسة الأبواب المفتوحة، وبالسماح لأيّ لاجئ -مهما كان وضعه- أن يعبر الحدود البحرية، وبوضع حدٍّ للانتهاكات التي يتعرّض لها اللاجئون على الحدود، وبمنحهم حقوقاً مساويةً لحقوق مواطني تركيا. واعتبرت المنظّمات، المشاركةُ في حملة بدأت في العاشر من أيلول بمدينة إسطنبول، أن الوقت قد حان لبدء حملة شعبية للمطالبة بوضع قانونيٍّ للاجئين وفق المعايير الدولية، وضرورة منحهم حقّ العمل وتحسين حياتهم، بالإضافة إلى حمايتهم من الترحيل والاعتداءات العنصرية.

رأي القانون

يشكّل الوضع القانونيّ الضبابيّ للاجئين السوريين في تركيا المشكلة الأساسية في الأحداث الأخيرة، فالحكومة التركية لا تعترف بهم كلاجئين وفق القوانين والأعراف الدولية، بل تعدّهم ضيوفاً كما يكرّر مسؤولوها. ورغم المساعدات الملحوظة المقدّمة من تركيا، مقارنةً مع دول الجوار الأخرى، إلا أن طول أمد اللجوء وعدم وجود أفقٍ لحلٍّ سياسيٍّ في سوريا يجعلان وجود تشريعاتٍ قانونيةٍ تحمي اللاجئين من الأولويات التي يتوجّب على القانونيين السوريين الضغط على الأمم المتحدة والحكومة التركية لتطبيقها بحقّ نحو مليوني سوريٍّ في تركيا.

يقول المحامي راجح عطا: «إن نقل السوريين من أزمير إلى المخيّمات أمرٌ مخالفٌ للقانون التركيّ. إنهم، في نظر القانون، أشخاصٌ حاولوا الهرب بطرقٍ غير شرعية. ولذلك يجب أن يتمّ توقيفهم من قبل الشرطة وأن يُحالوا على المحكمة، لا أن يُقادوا إلى المخيّمات».

ويتابع عطا: «حقوق السوريين تضيع في فوضى السياسة، بعد أن تحوّلت قضية اللاجئين إلى ورقة ضغطٍ سياسية تمارسها الدول على بعضها. لا أجد تفسيراً لتصرّف الحكومة التركية سوى أنه إهمال، بعد أن شرّعت، بشكلٍ غير علنيٍّ، الهجرة غير الشرعية لإغراق أوربا باللاجئين والضغط عليها للتدخل بشكلٍ أكبر في سوريا».

ويطالب عطا الحكومة التركية بتطبيق القوانين الدولية وقوانين حقوق الإنسان على اللاجئين السوريين، الأمر الذي يحفظ كراماتهم وحقوقهم ويعدّ الضامن الحقيقيّ لهم، على حدّ تعبيره.

على مرأى من النظام
السوريون يغادرون باتجاه زوارق الموت

كمال السروجي

تشهد مناطق سيطرة النظام مؤخراً موجة سفر كبيرة باتجاه تركيا كمرحلة أولى تتلوها الهجرة غير الشرعية عبر الجزر اليونانية وصولاً لأوروبا، وتكتظ مكاتب شركة «أجنحة الشام» المنفردة بتسيير الرحلات إلى تركيا والمملوكة من رامي مخلوف ابن خال رأس النظام بشار الأسد، بطوابير من المواطنين الراغبين بالسفر، ونتيجة الضغط المتزايد، ارتفع سعر البطاقة الواحدة خلال أيام ليصل لـ ١٤٥ ألف ليرة للبالغين و١٢٥ ألفاً للأطفال.

يقول الناشط «عمران الدمشقي» لصور: «وصل طول الطابور يوم أمس أمام مكتب الشركة في منطقة المزة بدمشق لحوالي مئة متر، ولا يوجد حجوزات لغاية منتصف تشرين الأول، سمعت من أحد الواقفين أن هناك سمساراً يتقاضى ٥٠ ألف لقاء تأمين موعد سفر قريب».
ويضيف «عمران»: «جميع المنتظرين يرغبون بالسفر بأسرع وقت، قبل اشتداد الشتاء وتوقف رحلات التهريب البحرية باتجاه اليونان».
على حدود المصنع

من لم يسعفه حظه بحجز تذكرة طيران لتركيا، أو لا يملك المال الكافي يقرر السفر براً قاصداً ميناء طرابلس، فقد عادت الحركة لمعبر المصنع الحدودي بعد شبه توقف له استمر لعدة أشهر، حيث اكتظ يوميا بعشرات البولمانات والسيارات، كما انتشرت مؤخراً في مدينتي دمشق واللاذقية شركات تؤمن بولمانات وبواخر وتتعهد الرحلة بشكل كامل.
يقول «الدمشقي»: «سابقاً كان هناك تشديدات أمنية وتدقيق على الشباب، أما الأسابيع الماضية تميزت بتسهيلات من الجمارك والأمن السوري على المعبر وكأن النظام يشجع على خروج أكبر عدد من السوريين من البلد».

في طرابلس

تشهد منطقة المرفأ في طرابلس نشاطاً ملحوظاً، وتمتلئ يوميا بمئات السوريين الذين يحملون أمتعة خفيفة تدلل على نيتهم السفر بطرق غير شرعية، وزادت الشركات الملاحية من عدد بواخرها المسافرة باتجاه تركيا، حيث يحاول السوريون الواصلين لطرابلس السفر بأسرع وقت تجنباً لتكاليف الإقامة في الفنادق اللبنانية، ويتراوح سعر الرحلة البحرية بين ١٨٠-٣٠٠ دولار حسب درجة السفر، وتستغرق حوالي ١٨ ساعة.

في مرسين

بكلمات عربية بسيطة يصيح سائقو سيارات الأجرة الأتراك المنتظرين ليلاً وصول السفن من لبنان: «سوري استنبول سوري أزمير»، فجميع الركاب من السوريين راغبون بالوصول لإسطنبول تمهيداً للسفر لإزمير بعد منع السوريين من دخول أزمير بشكلٍ مباشر.

يقول «جـمال»، وهـو لاجـئ مـن مدينة إدلب: «افتتحت بسطة أبيع فيها الوجبات السريعة أمام الميناء، فيومياً يصل ليلاً حوالي ٣٠٠ سوري، وقد تحول وصولهم لباب رزق لسائقي سيارات الأجرة الأتراك».

أسباب متنوعة للسفر

تتعدد الأسباب التي تدفع السوريين لترك مناطق سيطرة النظام، ويشكل العامل الاقتصادي وعدم الأمان والهروب من خدمة الجيش أهم العوامل الدافعة لهم.

«سماح» أم لطفلين من منطقة برزة تتحدث لصور قائلة: «لم تعد الحياة آمنة في دمشق، القذائف تتساقط يومياً، والمعارك تقترب شيئا فشيئاً، منذ حوالي الشهر سقطت قذيفة بقربي كادت أن تقتلني، بعنا بيتنا بعشرة آلاف دولار، ستكلفنا الرحلة حوالي ٧ آلاف دولار».

أما الرجل الأربعيني «صلاح الدين» يقول لصور: «الأزمـة الاقتصادية خانقة، وراتبي لا يكفي لمدة أسبوع، والشتاء على الأبواب، أمضينا العام الماضي بدون أي وسيلة تدفئة، على الأقل في أوروبا سوف تتوفر لنا أساسيات الحياة، إضافة للمدارس الآمنة لأولادي».

ويشكل الشباب الحالمين بمستقبل أفضل النسبة الأكبر من المسافرين، «سلام» تقول للمجلة: «لم تعد الحياة تطاق في دمشق، لا كهرباء، لا ماء، والخطر يحيط بك بكل لحظة، المرور على حاجز النظام يستغرق نصف ساعة، أصبحنا نسمع اللهجة العراقية واللبنانية يوميا، والحرب تنهش روحنا شيئاً فشيئا، رغم أن عملي كان يعتبر جيداً، وليس لدي مسؤوليات كبيرة، قررت ترك كل شيء والسفر للسويد لأبدأ حياة جديدة بعيداً عن ضجيج الحرب».

في حين يقول «محمد» الذي أنهى دراسة طب الأسنان هذا العام: «لم أنتظر أن أستلم شهادة التخرج، تأكدت من نجاحي بجميع مواد السنة الأخيرة، وسافرت فوراً، لا أرغب أن أساق للخدمة الإلزامية ولا أريد أن أقتُل وأُقتل، لذلك قررت الهجرة لألمانيا للدراسة نتيجة صعوبة السفر بشكل نظامي».

نزيف سوري

لا أحد يعرف حجم الأعداد الدقيقة للسوريين الذين يغادرون سوريا يومياً، ولكن الانتشار الكبير للسوريين في مدن أزمير وإسطنبول يعطي مؤشراً خطيراً لها.

«أحمد» بائع متجول في مدينة اسطنبول يقول لمجلة صور «أبيع القهوة يوميا في حدائق منطقتي الفاتح وأكسراي، جميعها مليئة بالسوريين والمهربين، الأحاديث الوحيدة التي أسمعها هي عن المهربين واليونان، حتى بت أحفظها كلها».

وتشير تقارير صادرة عن منظمات دولية أن العالم لم يشهد حركة هجرة بهذه الكثافة منذ الحرب العالمية الثانية.

يقول الصحفي «عـماد كركص»: «هجرة السوريين هي أخطر ما يحصل اليوم، البلد تخسر أبنائها، إن استمر الوضع على ما هو عليه لن يبقى سوى كبار السن ومرتزقة النظام الذين سيستمرون بقتال أبناء بلدهم».

ويحذر «كركص» من أن يكون مصير سوريا مماثلاً لمصير لبنان أيام الحرب الأهلية حيث هجرها معظم أبنائها ولم يبقَ سوى أمراء الحرب.

لماذا يصطحب المهاجرون أطفالهم في رحلة الموت؟

لبنى سالم

بالرغم من المخاطرة الكبيرة التي تنتظر المهاجرين إلى أوربا خلال رحلة اللجوء، وغرق الآلاف منهم حتى اليوم في البحر بين شواطئ تركيا واليونان، وبالرغم أيضاً من أن المهاجر الحاصل على حقّ اللجوء في إحدى الدول الموقّعة على معاهدة دبلن له الحقّ بلمّ شمل زوجته وأولاده ممن هم دون الثامنة عشرة؛ لا يزال الكثير من المهاجرين يصطحبون أطفالهم خلال هذه الرحلة، بعضهم كانوا مخيّرين وآخرين كانوا مجبرين.

يلفت عبد القادر، الذي خاض تجربة ركوب قاربٍ مطاطيٍّ تعرّض للغرق، إلى أن: «احتمال غرق الأطفال حين ينقلب القارب كبيرٌ جداً، لأنهم غير قادرين على السباحة، وهنا يصعب على الأهل إنقاذهم. رأيت هذا بعيني. مكثنا ثماني ساعاتٍ في البحر، غرق الكثير من الأطفال أمام أعين أهاليهم ولم يستطع الأهالي أن يفعلوا شيئاً. بعض الأهل غرقوا بعد أطفالهم ولم يستطيعوا الصمود، ومنهم من تمّ إنقاذه لكن حياته تحوّلت إلى جحيم بعد هذه الصدمة. أنا نفسي لم أستطع نسيان هذه التجربة، فكيف سيستطيع أبٌ أو أمٌّ نسيانها، وهم الذين جاؤوا بأطفالهم إلى هذه المخاطرة؟!».

تعمل هنادي عبد الكريم على مساعدة اللاجئين في مدينة أزمير التركية، التي تشكّل نقطة انطلاق معظم المهاجرين بالبحر. تقول: «لاحظت مؤخراً أن أكثر من نصف المهاجرين عائلاتٌ كاملةٌ مؤلّفةٌ من أزواج وأطفال. خلال تعاملي معهم أسألهم لماذا قرّروا أن يهاجروا سوياً، ولكلٍّ منهم أسبابه؛ بعضهم لا يملكون خياراً آخر، وآخرون لا يدركون حقاً حجم المخاطرة وما هم مقدمون عليه. من الملاحظ أيضاً أن الكثيرين يميلون إلى تقليد بعضهم، فهم يعتمدون على تجربة أحد معارفهم ويعتقدون أنها ستتكرّر معهم كما هي. الكثيرون أيضاً يردّدون العبارات نفسها التي ترمي بالمسؤولية على مشيئة الله أو على القدر». وتضيف: «للأسف، لا يستطيع هؤلاء الأطفال اتخاذ قرارٍ في هذا الأمر. يخاطر آباؤهم بهم دون علمهم، ويندمون حين يحلّ بهم مكروه. اعتقد أن أحداً منهم لم يضع في حسبانه احتمال أن يفقد ولده غرقاً، فلا شيء يستحقّ هذه التضحية مهما بلغ حجم المعاناة».

المال

يعدّ العامل الماديّ سبباً رئيساً يدفع الأسر إلى هذه المخاطرة الجماعية، فالكثير منهم لا يملك المال الكافي لتحمّل تكاليف المعيشة ريثما يتمّ لمّ الشمل. باع ياسر منزله في حمص وهاجر مع زوجته وطفلتيه. يقول: «لم أكن أملك أكثر من ثمن المنزل، وهو ٧ آلاف دولار، دفعناه كاملاً للمهرّب. فكرت بدايةً أن تعيش زوجتي وطفلتاي في لبنان، لكن تكاليف الحياة مرتفعةٌ جداً وليس لهم مأوىً هناك. قرّرنا أن نهاجر سوياً ولم نتردّد كثيراً». ويضيف: «لحسن الحظ أننا وصلنا بالسلامة. في البحر انتابني

ندمٌ شديدٌ عندما شعرت بقرب الموت. كنت خائفاً عليهم بشدّة وشعرت بمسؤولية كبيرة. كنت أدعو الله أن يسامحني على ما فعلت. ولو عاد بي الزمن لخضتُ المغامرة وحيداً دونهم».

اليأس

يرى العديد من المهاجرين أن نسبة الخطر في البحر ليست أكبر من الخطر الذي كانوا يعيشونه داخل سوريا. تقول كوثر من داريا: «عشنا تحت رحمة البراميل والحصار أكثر من سنة، ذقنا فيها العذاب والـذلّ والقهر. قُتل جيراني وأطفالهم، ٣ عائلات من أقربائي ماتوا جميعهم. لم أشعر بالخوف من البحر. ركوب البلم مراهنةٌ على الحياة تحدث يومياً في الغوطة، كنا نراهن القدر كلّ يوم على يوم جديد. هذا هو الواقع، وإلا ما الذي سيجبرنا على المرّ إلا الأمرّ منه؟!».

الأرامل وزوجات المفقودين

تضطرّ الكثير من السيدات إلى الهجرة برفقة أطفالهنّ بعد وفاة أزواجهنّ أو اختفائهم. أصالة أمٌّ لثلاثة أطفال، اختفى زوجها منذ ثلاث سنوات في سوريا، وعاشت مع أطفالها ظروفاً قاسيةً في لبنان بعد نزوحهم من سورية خوفاً من اعتقال أطفالها. تقول: «كلّ شيء كان مغلقاً في وجوهنا. صمدنا ٣ سنوات على أمل أن يظهر زوجي لكننا فقدنا الأمل. ليس لأطفالي اليوم غيري، ولم أستطع تأمين حياة جيدة لهم في لبنان فقرّرت الهجرة. ليست هناك إمكانيةٌ لتركهم إلى حين لمّ الشمل، فليس لدينا أقارب أو معارف هناك. هاجرنا سويةً. شعرتُ بمسؤولية كبيرة لكنني لم أكن لأقدم على هذا لو لم تغلق جميع الطرق في وجهي».

قيودٌ اجتماعية

يجد بعض الأزواج صعوبةً في تقبّل أن تعيش نساؤهم وأطفالهم وحيدين في دولة غريبة. يرى سامر أنه من الصعب أن يترك زوجته وطفله وحيدَين في تركيا، وأن المرأة السورية باتت «مطمعاً» للكثيرين. قال إنه يفضّل أن يخاطروا جميعاً على أن يعيش حياة قلقٍ وهو بعيدٌ عنهما. وأضاف: «لا يمكن للمرأة أن تتدبّر جميع الأمور في حال غياب زوجها وعائلتها. لن أضع زوجتي في هذا الموقف، خاصّةً أن لديها طفلاً وتعيش في بلدٍ غريب. إن حدث أيّ شيءٍ لنا سيكون قضاء الله وقدره».

بالمقابل، عبّرت بعض النساء عن أنهنّ لا يرغبن في أن يعيش أزواجهنّ وحيدين في الدول الأوربية التي يعتبرنها «منفتحةً جداً». هدى، التي كانت تعيش مع زوجها وعائلتها في تركيا، رافقته في رحلة اللجوء عبر قوارب الموت مع طفلها ذي الستة أعوام، دون أن تفكر أنها تخاطر به، بالرغم من أنه كان بإمكانها العيش مع عائلتها ريثما تحصل على حقّ لمّ الشمل. تقول: «صراحةً شعرتُ أنني سأغار على زوجي من الألمانيات، خفتُ أن تسرقه إحداهنّ منّي. لا أعتقد أن الرجل العربيّ أهلٌ لثقة زوجته حين يعيش خارج مجتمعه. كان لا بدّ أن آتي معه. بعد رحلتنا المضنية فكرتُ أنه ربما لو انتظرتُ لكان الأمر أسهل، خاصّة أننا اضطررنا إلى البقاء في مركز الاستقبال قرابة ٥ أشهرٍ ومرض ولدي لمدّةٍ طويلة».

وتشير هنادي عبد الكريم إلى أن: «بعض النساء لا ترغبن في تحمّل المسؤولية، والسبب هو موروثاتٌ وتقاليد اجتماعيةٌ لا تسمح للمرأة بالاستقلالية أو تحمّل مسؤولية العيش وحيدةً دون معيل. لذا تجد تلك النساء صعوبةً كبيرةً في أن يعشن وحدهنّ، أو مع أولادهنّ، دون أزواجهنّ. من جانبٍ آخر قد لا يثق الزوج بأن زوجته قادرةٌ على تحمّل هذه المسؤولية. والبعض تجبره التقاليد على عدم ترك زوجته تعيش وحيدةً، خاصّةً في حال عدم وجود عائلتيهما في البلد نفسه. في جميع الحالات تكون النتيجة واحدة... المخاطرة بالأطفال».

اللامركزية خيارٌ ديمقراطيّ
نحو توزيعٍ عادلٍ للسلطة والثروة ومصادر القوّة

جاد الكريم الجباعي

ميل الأفراد إلى التجمّع والاجتماع هو ميل العلاقات الاجتماعية إلى الانتظام أو التبنين في تنظيماتٍ ومؤسّساتٍ، وفقاً للقواعد التي يضعها المجتمعون أنفسهم. ولا تلبث هذه حتى تصير قيماً مشتركةً وقواعد متعارفاً عليها. ما يؤكّد العلاقة الضرورية بين القواعد العملية والقيم الأخلاقية. ومن المؤكّد أن القواعد والقيم تنبع كلها من رؤية الأفراد والجماعات للعالم، بوجهٍ عامٍّ، ولعالمهم بوجهٍ خاصٍّ، وتتحدّد بنمط التفكير والإدراك والتمثل والتقدير والعمل، أي بالأعراف والعادات والتقاليد الذهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية وأساليب العمل وأنماط السلوك، الموروثة منها والمكتسبة، وفقاً للشروط التاريخية المعطاة. هذه الأعراف والعادات والتقاليد وأساليب العمل وأنماط السلوك عناصر أساسيةٌ في عملية التشكّل أو التشكيل وفي عملية «إعادة الإنتاج». والمؤسّسات، من هذه الزاوية، هي صورة الحياة الاجتماعية، أو الصورة الأكثر وضوحاً لرأس المال الاجتماعيّ ورأس المال الثقافيّ اللذين يتشكّلان على قاعدةٍ ماديةٍ معطاة. الفروق بين عمليات إنتاج المجتمع لنفسه وبين عمليات إعادة الإنتاج هي التي تعيّن معايير تقدّم المجتمع أو تخلفه، حيويته وديناميته أو ركوده واستنقاعه، وحدته وتماسكه أو هشاشته وتفتته. وهذه الفروق فروقٌ موضوعية: اجتماعيةٌ-اقتصاديةٌ وثقافيةٌ وسياسيةٌ وأخلاقيةٌ قابلةٌ للملاحظة والقياس.

نتحدث هنا عن منطق التشكل الاجتماعيّ-الاقتصاديّ والسياسيّ، انطلاقاً من المؤسّسات، سواء منها مؤسّسات المجتمع الأهليّ والمجتمع المدنيّ أو مؤسّسات الدولة، لا عن عمليات التشكيل وإعادة التشكيل أو «إعادة الإنتاج»، وفقاً لعلاقات القوّة، بالمعنى الواسع للعبارة، على نحو ما جرى في سوريا في العقود الماضية. الفرق بين منطق التشكّل وبين عمليات التشكيل أن الأوّل يحيل على التشارك الحرّ في الحياة العامة، بحكم الطبيعة الإنسانية (النوعية) وخصائصها التواصلية والتبادلية، في حين يحيل الثاني على منطق القوّة والغلبة، بحكم الاختلاف والتفاوت بين الأفراد والجماعات والفئات أو الطبقات الاجتماعية. ولا مفرّ من الاعتراف بالعلاقة الجدلية بين منطق التشكّل وعمليات التشكيل. ينتج الناس تاريخهم بأنفسهم، ولكنهم لا ينتجونه على هواهم؛ لأن الفعل الاجتماعيّ-السياسيّ يصطدم بأفعالٍ مثبطةٍ وأخرى مضادّةٍ ومعطلة،

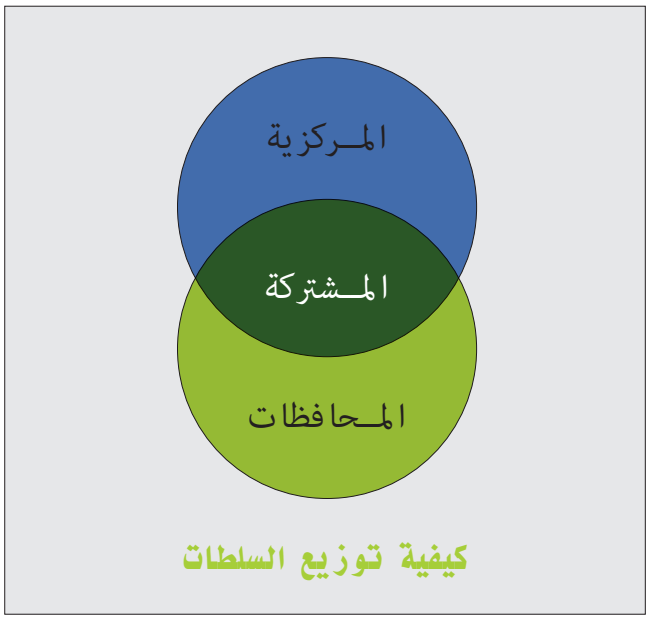

كيفية توزيع السلطات

وثالثة غير متوقعة، ويخضع هو نفسه لمبدأ العطالة الذاتية. فالتعارض بين ما هو ذاتيٌّ وما هو موضوعيٌّ ثابتٌ ودائم، تتعلق به جميع المتغيّرات. فقد لاحظ مونتسكيو أنه، عند مولد نظام جديدٍ للحكم، يقوم القادة (أو المبادرون والمبادرات) بتشكيل المؤسّساتَ، ثم تقوم المؤسّسات فيما بعد بتشكيل القادة. ومن ثَمّ فإن المؤسّسات أطرٌ لتشكيل القادة والسياسيين المحترفين (على المستوى المحليّ) وعلى المستوى الوطنيّ، وتغيير ثقافتهم، إذ يميلون شيئاً فشيئاً إلى تلافي الاستقطاب الأيديولوجيّ وانتهاج سياساتٍ واقعيةٍ (براغماتية) في الشؤون العامة. مما يفضي إلى الاعتدال والاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل بين الفاعلين السياسيين. فانحسار الطابع الأيديولوجيّ عن السياسة شرط عقلانيتها وارتباطها بالمصالح العمومية. وبهذا تتحوّل البراغماتية من صفةٍ أيديولوجيةٍ إلى أسلوبٍ في العمل.

لقد كانت المؤسّسات دوماً موضع اهتمام العلوم السياسية، لكن «المؤسّسية الجديدة» استخدمت أدوات «نظرية اللعبة» ونموذج الخيار العقلانيّ، وذلك باعتبار المؤسّسات ألعاباً متّسعة المدى يتشكّل فيها سلوك الممثلين (الفاعلات والفاعلين) حسب قواعد اللعبة. وقد أكّد واضعو نظرية المنظّمات على الأدوار وأساليب العمل والرموز والواجبات المؤسّسية، في حين تتبّع أصحاب المدرسة التاريخية الاستمرارية في الحكم والسياسة وأكّدوا على توقيت التطور المؤسّسيّ وتسلسله.

ولكن أصحاب الرؤية المؤسّسية يتفقون على أمرين:

١ – تشكّل المؤسّساتُ السياسة: فإن قواعد التشغيل القياسية، وإجراءاته التي تشكّل المؤسّسات، تترك بصمتها على النتائج السياسية عن طريق تشكيل السلوك السياسيّ. ولا يمكن اختزال النتائج ببساطة إلى التفاعل بين الأفراد، الذي يشبه «التفاعل» بين كرات لعبة البلياردو، أو إلى تقاطع القوى الاجتماعية العريضة. فالمؤسّسات تؤثر في النتائج، لأنها تشكل هوية الممثلين (أو الفاعلين) وسلطتهم وإستراتيجيتهم.

٢ – يشكّل التاريخُ المؤسّسات: مهما كانت العوامل الأخرى، التي قد تؤثر في شكل المؤسّسات، فهي تجسّد المسارات التاريخية ونقاط التحوّل. والتاريخ مهمٌّ لأنه يعتمد على المسار: فإن ما يتشكّل أولاً (حتى إذا كان، من جهة ما، عرَضياً) يؤثر في ما يأتي بعده. ربما يختار الأفراد مؤسّساتهم، ولكنهم لا يختارونها في ظروفٍ من صنعهم، وبالتالي فإن خياراتهم ستؤثر في القواعد التي سيختارها خلفاؤهم في المؤسّسات ذاتها . يعني هذا وجوب النظر في المؤسّسات مرّةً على أنها متغيّرٌ مستقلٌّ، ومرّةً على أنها متغيّرٌ تابعٌ، لأن السياق الاجتماعيّ الذي تعمل في إطاره يؤثر في أدائها العمليّ.

ندّعي أن عمليات التفكّك الاجتماعيّ الجارية في سورية، جرّاء الإيغال في القتل والتدمير والاختطاف والاعتقال وقتل المعتقلين تحت التعذيب، وجرّاء النزوح واللجوء والهجرة؛ تقابلها عملية/عمليات تشكّل، وفقاً لمنطق التشكّل الحرّ والتشارك الحرّ، وعملية/عمليات تشكيل، وفقاً لمنطق القوّة والغلبة. فتنتج عن هذه وتلك تغيّراتٌ عميقةٌ في بنى المجتمع الأهليّ التقليدية، وبوادر المجتمع المدنيّ الحديث، تتجلى كلها في مؤسّساتٍ مختلفة الوظائف ومختلفة الأهداف، يشتبك فيها أو يتداخل منطق التشكّل الحرّ ومنطق التشكيل بفعل فاعلٍ يتقن استعمال أدوات السيطرة والهيمنة، على جميع الصعد. يبدو ذلك واضحاً من تشكيلات السلطة القائمة، المدنية والعسكرية، وتشكيلات المعارضة، المدنية منها والعسكرية، ما يجعل صورة سوريا المقبلة غامضةً أشدّ ما يكون الغموض وملتبسةً أشدّ ما يكون الالتباس، بتأثير الاستقطاب الأيديولوجي الحادّ.

وإذ نلاحظ أن جميع تشكيلات السلطة وجميع تشكيلات السلطة المضادّة (المعارضة المدنية التقليدية والجماعات المسلحة) تشكيلاتٌ مركزية، تقوم على العلاقات الشاقولية والولاءات الشخصية والتطرّف الأيديولوجي؛ ينعقد رهاننا على تشكّل مؤسّساتٍ مدنيةٍ حديثةٍ وشبكات تعاونٍ تقوم على علاقاتٍ أفقيةٍ متكافئةٍ بين أفرادٍ حرائر وأحرارٍ متكافئاتٍ ومتكافئين، وتحكمها قيم الثقة والاعتراف المتبادل بالجدارة الإنسانية والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وعلى التكافؤ في القيم والتشارك

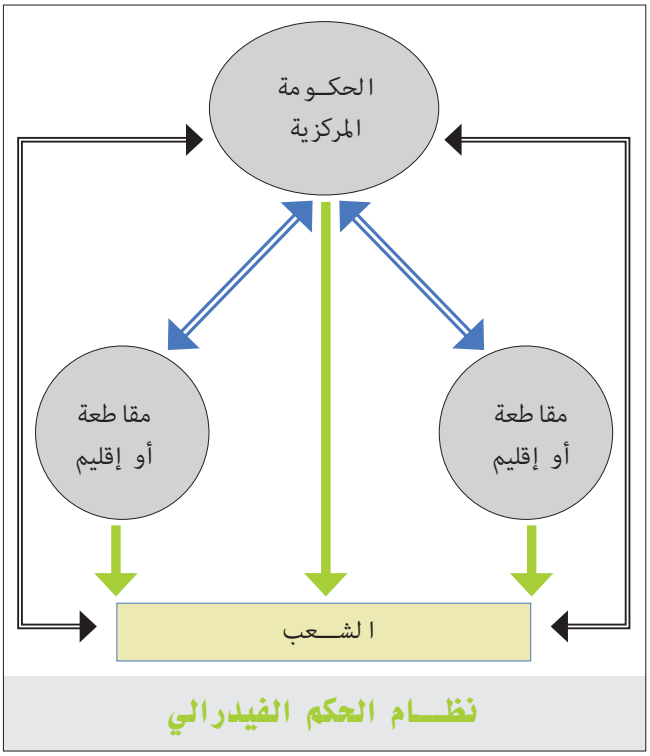

نظـــام الحكم الفيدرالي

الحرّ، تتكامل وظائفها الاجتماعية، بالمعنى الواسع للكلمة، وتتقاطع أهدافها السياسية في المسألة الوطنية الديمقراطية وقيم المساواة والحرّية والعدالة. ما يبرّر هذا الرهان إمكان أن تسهم المؤسّسات المجتمعية الحديثة في تغيير ثقافة أعضائها، وجعلهم يميلون شيئاً فشيئاً إلى تلافي الاستقطاب الأيديولوجي وإلى انتهاج سياساتٍ واقعيةٍ في الشؤون العامة تستهدي بالمصلحة/المصالح المشتركة، التي هي نسيج المصلحة الوطنية.

في الظروف السورية الراهنة، حيث الخريطة السياسية مفكّكةٌ ومضطربةٌ والخريطة الديمغرافية موّارةٌ ومتغيّرة؛ قد تصطدم عمليات التشكّل الحرّ ذات الطابع الأفقيّ بعمليات التشكيل القصديّ ذات الطابع الشاقوليّ، على نحوٍ يمكن أن يؤدّي إلى مزيدٍ من التفكّك والتفاصل وإعادة إنتاج التهميش والإقصاء، بحكم اصطباغ المؤسّسات الناشئة بصبغة البيئة التي تنشأ فيها، وطغيان ما يمكن أن تقوم به من وظائف تلبّي حاجات المستهدفين بها وتوقعاتهم وتطلعاتهم على الوظائف العامة والأهداف الوطنية، التي تنشدها نظرياً أو خطابياً، إذا لم تتمكّن هذه المؤسّسات الناشئة من الانتظام في شبكةٍ أفقيةٍ واسعة، تشمل جميع المناطق السورية، وتطلق جدلية العلاقة بين البيئات الخاصّة والفضاء السوريّ العام، أو بين المجتمعات الصغيرة (communities) وبين المجتمع السوريّ الكليّ، أو المجتمع الكبير. نتطلع إلى إمكان إنتاج السياسة وتعيين قواعد السلطة وتشكيل نظام الحكم ومؤسّسات الدولة من تحت إلى فوق، من القاعدة الشعبية، كما هي في الواقع، لا كما تريدها النخبة، إلى تحديدها

الذاتيّ وحياتها الأخلاقية، أي إلى الدولة الوطنية، بالمعنى الذي بيّناه في مقالتنا السابقة، أي دولة الحقّ والقانون والعدالة، التي هي لجميع مواطناتها ومواطنيها بالتساوي.

عملية التشكل الاجتماعيّ، التي تقابل عملية/ عمليات التفكّك والتفكيك، هي بالضبط عملية/عمليات إنتاج السياسة اجتماعياً ومجتمعياً، وإعادة بناء قواعد السلطة، ووضع الأسس التي سيقوم عليها نظام الحكم. وليس المطلب الديمقراطيّ سوى إمكانٍ، ترجّحه السياسة، بالمعنى العميق للكلمة، أو ترجّح عليه إمكاناً آخر، قد يكون شكلاً من أشكال الاستبداد. وإذ نعتقد أن السياسة تتشكّل في رحم تنظيمات المجتمع ومؤسّساته، سواء أكانت مؤسّسات المجتمع الأهليّ والمجتمع المدنيّ أم مؤسّسات المجتمع السياسيّ (الدولة)؛ فإن التعارض الجدليّ بين منطق التشكّل الحرّ ومنطق التشكيل القصديّ، لكي لا نقول القسريّ، يفضي، أو قد يفضي، إلى مركّبٍ اجتماعيٍّ سياسيٍّ جديدٍ هو اللامركزية، التي تقوم، أو يمكن أن تقوم، على التوزيع العادل، لا للثروة وعوامل الإنتاج فقط، بل للسلطة ومصادر القوّة أيضاً. والفدرالية هي الشكل السياسيّ لهذا النظام أو أحد أشكاله.

لا نتحدّث عن نموذجٍ فيدراليٍّ يُستنسخ عن هذه الدولة أو تلك، بل عن إمكانية ابتكار نمـوذجٍ سـوريٍّ للحكم، يجعل العودة إلى الاستبداد والتسلط والإفقار والتهميش صعبةً ومكلفة، لا نريد أن نقول مستحيلة. فليس للسوريين كافةً من وطنٍ أخيرٍ سوى سوريا. وكلّ ما يقال عن التقسيم يقع في باب التهويل والتخويف واستعداء سوريين على سوريين، كاستعداء العرب على الكورد، والمسلمين على المسيحيين، وأهل السنّة على غير السنّة.

المـفـارقـة الـسـوريـة لـدى نخبة المثقفين والسياسيين كانت دوماً النفور الوسواسيّ من الدولة التي كانت قائمةً بالفعل (الجمهورية السورية)، بصفتها «دولةً قطريةً» مصطنَعةً في نظر القوميين، ودولةً علمانيةً ملحدةً في نظر الإسلاميين، ودولةً «بورجوازيةً» -أو بورجوازيةً صغيرةً- في نظر الاشتراكيين، من جهة، والتعلق الوسواسيّ بالمركزية من جهةٍ أخرى. يتجلى هذا بوضوح في بنية السلطة الشمولية وبنى الأحـزاب العقائدية، التي تتبنى أدلوجة «المركزية الديمقراطية»، مثلما يتجلى في بنى «المنظمات الشعبية» الموازية لبنى السلطة والشبيهة بها.

ترجع هذه المفارقة، كما نعتقد، إلى تأويل التاريخ السياسيّ «العربيّ الإسلاميّ» تأويلاً مسكوناً بالحنين إلى العصر الإمبراطوريّ (= الإمبرياليّ) الذهبيّ، الذي يطفئ حرقة الشعور بالعجز والدونية إزاء العالم المتقدم، من جهة، وإلى استيعاء استاتيكيٍّ لما هي الدولة القومية الحديثة، التي نشأت في الغرب الأوروبيّ، على أنقاض التفتت الإقطاعيّ، وهي في الغالب دولةٌ مركزيةٌ، من جهة أخرى. فغدت المركزية، في الوعي، مرادفةً للوحدة والقوّة وشرطاً للتقدّم

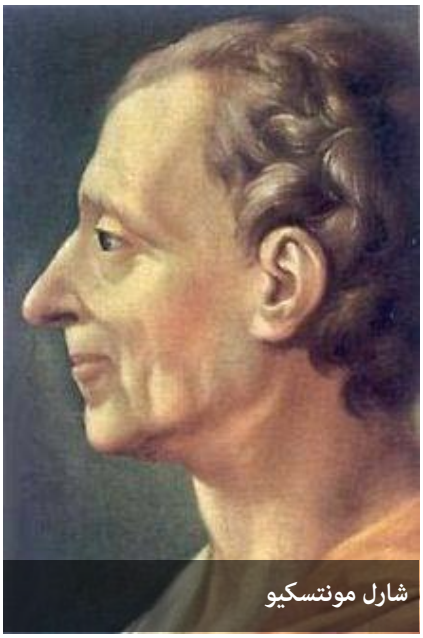
شارل مونتسكيو

(راجعوا في ذلك أدبيات الأحزاب القومية وما يسمّى «الفكر القوميّ»). ويحاجج المتعصّبون للمركزية بأن النظم الفدرالية استثناءٌ يؤكد القاعدة (المركزية)، مع أن الاستثناء ينقض القاعدة جزئياً أو كلياً، وأن ما يسمّى «القاعدة» ليس سوى نموذجٍ صوريٍّ لا يطابق الواقع، بل يقع الواقع الفعليّ على أحد جانبيه، وهذا مطّردٌ في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والسياسية. ليس هذا إطراءً للنظم الاتحادية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسيّ وألمانيا الاتحادية.. إلخ، بل دعوةً إلى التفكير في المركزية، انطلاقاً من جذرها الأسطوري وصولاً إلى شكلها السياسيّ المعاصر، ومروراً بجميع تعيُّناتها أو تحقُّقاتها في التاريخ.

فإذا غضضنا النظر مؤقتاً عن الجذر الأسطوريّ للمركزية، لا بدّ أن نلاحظ أنها كانت ولا تزال نتيجةً مؤكّدةً للغلبة والتفوّق مشفوعين بـ«حقّ الأقوى»: غلبة قوم على أقوام أو جماعة إثنية على جماعاتٍ إثنيةٍ أقلّ عدداً وأقلّ قوة، وغلبة ثقافة على ثقافات ولغة على لغات وعصبية على عَصَبَات وعصبيات، وغلبة الرجال على النساء والذكور على الإناث والبيض على الملوّنين.. إلخ. وأنها، من ثمّ، نقيض الديمقراطية، ونقيض العدالة، سواء بسواء، ونسقٌ مولِّدٌ للعنصرية، ولا سيما حين تكون السياسة مجرد أيديولوجيا وحين يكون العالم مقسوماً، بحسب الأيديولوجيا، إلى عالمين متضادّين: عالم الأخيار وعالم الأشرار. لذلك كله نعتقد أن اللامركزية يمكن أن تكون سبيلاً إلى استعادة وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وجعل الاختلاف والتنوّع نعمةً وثروةً وطنيةً وإنسانيةً، وسبيلاً إلى تحوّلٍ ديمقراطيٍّ راسخ يصعب الرجوع عنه. اللامركزية، لهذه الأسباب ولغيرها، خيارٌ وطنيٌّ ديمقراطيٌّ، خلافاً لما يتوهّم المتوهّمون من عشاق التسلط والاستبداد.

.. وللبحث صلة

أهميّة مبادرة دي ميستورا، التي تمّ طرح الفكرة الأوليّة لها، أنّها تقترح صيغةً واقعيّةً لوضع آليّاتٍ للحلّ وللتفاوض

«صوَر» تحاور الباحث الدكتور سمير العيطة

حاوره: مجيد محمد

الدكتور سمير عيطة كاتب سوري معروف كان رئيساً لتحرير Le Monde Diplomatique وهي صحيفة فرنسية عريقة ومهمة، باللغة العربية، وكان يوزّعها في العالم العربي، وهو رئيس المنتدى الاقتصادي العربي أيضًا، كاتب ومفكر سوري يقيم في فرنسا، في باريس منذ سنوات طويلة. درس هنا وأقام ويدور حاليًا في فلك العاملين من أجل التغيير في سورية، تحديدًا في المنبر الديمقراطي وهو منبر من المعارضة السورية.

خمس سنواتٍ مرّت على الأزمة في سوريا، ولا تزال تشكيلات المعارضة السياسية والعسكرية تتخبّط في وصف الأزمة وتسميتها؛ بينهم من لا يزال يراها ثورةً ومنهم من يراها حرباً أهلية. كيف تقيّم المشهد العامّ في سوريا بعد كلّ هذه السنوات والضحايا والدمار؟ وهل خرج مسار الحلّ من يد السوريين فعلاً، وأمست كلٌّ من طهران وأنقرة والرياض والدوحة وواشنطن وموسكو هي الممسكة بزمام المبادرة؟ وما هي رؤيتك للخروج من هذا المأزق بعد كلّ هذه الأكلاف؟

في رأيي أن ما يحدث في سوريا هو ثورةٌ ومؤامرةٌ في الوقت ذاته. ثورةٌ لأنّها نتاج حراك اجتماعيٍّ يشمل المنطقة العربيّة برمّتها، سمّي «الربيع العربيّ»، له جذوره السكّانيّة والاقتصادية والسياسيّة والفكريّة. ومؤامرةٌ، أيضاً، لأنّ السُلُطات القائمة في دولٍ إقليميّة وأخرى بعيدةٍ انخرطت في مجريات الحراك منذ بدايته، بل حتّى قبل أن ينطلق، خوفاً على نفسها من نتائجه، أو لتأمين نفوذها في منطقةٍ ستتغيّر ملامحها بشكلٍ كبير. وفي رأيي أيضاً أنّ سوريا هي مفترق طرق الربيع العربيّ؛ إمّا أن يأتي حراكها بدولة المساواة في المواطنة والحرّيات في بلدٍ متعدّد الهويّات والمذاهب، أو ينتهي بخريفٍ يأخذها إلى التطرّف والتقسيم ونزع السيادة.

للأسف، تعيش سوريا اليوم خريفها، بل شتاءها. المسؤول الأوّل والأساس هو رئيس سُلطتها الذي حدّد رهانه، منذ خطابه الأوّل، بأنّه سيئد «الربيع العربيّ» في سوريا ليُعطي درساً لشعوب المنطقة، كي يشكره القائمون على الدول التي تناهضه لأنّه خدم مصالحهم في النهاية. إذ إنّهم، جميعهم، يرون في المساواة والحريّة خطراً على وجودهم في السلطة. كما تتحمّل النخب السياسيّة السوريّة مسؤوليّةً تاريخيّةً أيضاً، لأنّها لم تعرف كيف تحفظ للثورة نقاءها عن لعبة الأمم وكيف تُبقي الثورة لجميع السوريين وليس لجزءٍ -وإن الأكبر عدديّاً- منهم. لكنّ موقفاً وطنيّاً كهذا، كموقف الآباء المؤسّسين للدولة، أصحاب شعار «الدين لله والوطن للجميع»، يتطلّب الكثير من الشجاعة ومن الترفّع عن الرغبة في الانتقام من جرائم القمع.

وللأسف، وضع رأس السلطة، كما أغلب أطياف المعارضة، مصير بلادهم بيد القوى الإقليميّة والدوليّة، خاصّةً عندما تحوّل الصراع إلى حربٍ يجب تمويتها باستمرار. ولن تأتي نهاية الصراع على سوريا إلا إذا توافقت هذه القوى على حلٍ بين مصالحها المتنافرة حتّى لتلك التي تُعدّ «صديقةً» للثورة! وربّما هناك نافذةٌ الآن، لبضعة أشهر، لحلٍ كهذا انطلاقاً من التوافق الأمريكيّ الروسيّ الذي أنتج الاتفاق النوويّ الإيرانيّ، عبر ما سمّاه المبعوث الدوليّ ستافان دي ميستورا «مجموعة الاتصال الدولية». لكنّ التخوّف من أن يكون هذا الحلّ تقسيماً، خاصّة وأنّ النفوس في سوريا قد دُمّرت كما الحجر.

شاركتَ في العديد من المؤتمرات الدولية حول المسألة السورية، كالقاهرة وموسكو. وخرجت كلّ هذه المؤتمرات بـأوراق عملٍ أو خرائط طريقٍ لم تفضِ إلى حلٍ عمليٍ، ولم تسهم، حتى الآن، في تقريب وجهات نظر مكوّنات المعارضة السورية المشتّتة. إلى أين يمكن أن تفضي هكذا مؤتمرات؟ وهل هي بالفعل مضيعةٌ للوقت، في ظلّ انسداد أفق الحلّ السياسيّ وتباعد الرؤى؟ وما هو الحلّ الأنجع للوصول إلى توافقٍ سياسيٍ ما يفتح الطريق أمام المجتمع الدوليّ لوضع نهايةٍ لهذا الصراع؟

أنا لا أحبّ «السياحة السياسيّة»، ولا أشارك في نشاطات سياسيّة إقليميّة أو دوليّة إلاّ إذا رأيت أنّها يُمكن أن تقدّم شيئاً للمصلحة العامّة. وفي الحقيقة، لم أسهم سوى في نشاطين كبيرين أعدّهما مفصليين؛ الأوّل، كعضوٍ في المنبر الديموقراطيّ السوريّ، في التحضير للمؤتمر الجامع للمعارضة السوريّة في القاهرة، في صيف ٢٠١٢، وفي صياغة الوثيقتين الأساسيّتين اللتين أنتجهما، أي وثيقة العهد الوطنيّ ووثيقة المرحلة الانتقالية. ويبقى هذا المؤتمرُ اللحظةَ الوحيدة التي توحّدت فيها جميع أطياف

ستيفان دي ميستورا

المعارضة، والوثائق التي خرجت عنه أهمّ ما أنتجته هذه المعارضة كي يسجّل التاريخ للثورة هدفها النبيل في سعيها نحو دولة المساواة في المواطنة والحرّيات. ولم يتخطّ كلّ ما خرج من أوراقٍ بعد ذلك مضمون هذه الوثائق. إلاّ أنّ دولاً هي التي أفشلت وحدة المعارضة التي جهدنا لها حينذاك، ونزعت الأمور من يد المعارضة السياسية، وحوّلت الصراع إلى حربٍ مفتوحةٍ عند انطلاق معركة حلب وريفها.

وكان النشاط الثاني في لقائَي موسكو التفاوضيَّين مع ممثّلي السلطة السورية. وقد شاركت كمواطنٍ، كي لا أُحرج أحداً، وليس كممثل مجموعةٍ سياسيّة. وقد رأيت في هاتين الجولتين التفاوضيتين أوّل تحرّكٍ نحو وقف الحرب بتوافقٍ روسيٍ أمريكيٍ منذ فشل جولتَي جنيف ٢ واحتلال داعش والنصرة لجزءٍ من الأرض السوريّة. وفي الحقيقة ذهبت هاتان الجولتان في موسكو أبعد من جنيف وأسّستا للمبادرة التي تقوم بها الأمم المتحدة الآن.

عدا ذلك، أبقى على اتصالٍ مستمرٍ مع أغلب أطياف المعارضة والمجتمع، حتّى وإن اختلفت معهم في الرؤى: المعارضة السياسيّة في الائتلاف ولجنة القاهرة وهيئة التنسيق وغيرهم، كما منظّمات المجتمع المـدنيّ الناشطة، وكذلك المعارضة المسلّحة التي تؤمن بالمساواة في المواطنة. وأعتبر أن واجبي أن أحاول دوماً دفع الجميع إلى التلاقي حول مشروعٍ وطنيٍ والابتعاد عن هيمنة الدول. والمشروع الوطنيّ في رأيي هو ما يُمكن أن يتوحّد حوله جميع السوريين وليس فقط جزءاً منهم، ويخترق الانقسامات المذهبيّة والعرقيّة التي دفعت إليها السلطة كما الدول الخارجيّة.

والحلّ الأنجع في رأيي هو إعادة إنتاج «الكتلة الوطنيّة» التي ناضلت من أجل وحدة سوريا واستقلالها في القرن الماضي. ولم تكن حزباً ولا مجلساً وطنيّاً، بل مجموعةً من الشخصيّات السياسيّة والاجتماعيّة تشاركت في حمل هموم وطنها، وترفّعت عن ذاتيّاتها من أجله، ورفضت تدخّل الدول الخارجيّة في شؤونها، ووحّدت جهدها من أجل انتصار قضيّة شعبها. وكنت قد بذلت جهداً كبيراً لهذا الغرض عند تأسيس المنبر الديموقراطيّ في ٢٠١٢، خاصّة عبر إعطاء الأولويّة للشباب الذين انطلقوا بالحراك ودفعوا ثمناً باهظاً. وما زلت أجهد اليوم عبر التواصل المستمرّ، لكنّ الأمر صعبٌ جدّاً، وربّما أصعب اليوم منه في ٢٠١٢.

طرح دي ميستورا مبادرته للحلّ في سوريا. كيف يمكن للنظام وللمعارضة تشكيل مجموعات عملٍ مشتركة في ظلّ غياب إرادة الحلّ بين الجانبين، ودون وجود ضماناتٍ ومقدّماتٍ أساسية للجلوس إلى طاولة المفاوضات؟ وهل تمثل هذه المبادرة صيغةً مناسبةً للأزمة السورية؟ وما هي المعوقات العملية أمام تطبيقها في ظلّ تشتت الموقف المعارض سياسياً وعسكرياً، وغياب سلطة المعارضة السياسية على الفصائل المسلحة الكبيرة التي تحكم المناطق الخارجة عن سيطرة النظام؟

في رأيي هناك فهمٌ خاطئٌ من جميع الأطراف السوريّة لما يُمكن أن يكون تفاوضاً من أجل حلٍّ سياسيّ. ففي ظلّ الحرب والتقسيم الفعليّ لسوريا، واحتلال داعش والنصرة لجزءٍ من أرض الوطن، وفلتان الميليشيات الأجنبيّة على الطرفين؛ لم يعد التفاوض تفاوضاً بين طرفين متماسكين؛ السلطة وجهاز الدولة الذي تسيطر عليه من طرفٍ، والمعارضة التي ذهب الحلم بتوحيدها على الطرف الآخر. التفاوض اليوم متعدّد الأطراف، يجب أن يأخذ في الاعتبار قوى الأمر الواقع وتشرذم الطرف الموالي للسلطة كما طرف ما يسمّى المعارضة، بما فيها المعارضة المسلّحة. في حين ما زالت جميع الأطراف المقاتلة تأمل بتمكين موقعها على الأرض واستمرار دعم الدول التي تساندها وترفض الحلّ السياسيّ على أنّه حلٌّ وسط.

الخلاف الرئيس هو حول موضوع جسم الحكم الانتقاليّ. تتحجّج السلطة بأنّها الدولة السوريّة ومؤسّساتها، ويجب أن يتوافق تفسير هذا البند في جنيف ١ مع الدستور القائم، في حين تفسّره المعارضة السياسيّة، وكذلك المسلّحة، على أنّه نقلٌ للسلطة إليها، وأنّه يجب حلّ الجيش والأجهزة الأمنيّة، بكلّ بساطة. في حين ينصّ بند جنيف ١ المعنيّ على أنّ جسم الحكم الانتقاليّ يجب أن يخلق مناخاً حيادياً، أي لا مع السلطة، وبالتالي ليس مع رئيسها، ولا مع المعارضة. والتشارك بين الاثنين في السلطة هو إمكانيّةٌ وليس حتميّاً.

والمقدّمات الأساسيّة للتفاوض معروفةٌ. وهي في كلّ الوثائق التي وضعت في ٢٠١٢؛ وثيقة جنيف ١ كما وثائق القاهرة. والحديث عن ضماناتٍ قبل التفاوض لا معنى له سوى فرض هذا التفسير أو ذاك من قبل الدول قبل الشروع بالتفاوض بين السوريين. أي وضع نتيجة التفاوض شرطاً لهذا التفاوض، وهذا لن يحصل بحكم الواقع.

يبقى السؤال عن كيفيّة التفاوض في ظلّ كلّ هذا؟ أهميّة مبادرة دي ميستورا، التي تمّ طرح الفكرة الأوليّة لها بمواجهة السلطة في موسكو، أنّها تقترح صيغةً واقعيّةً لوضع آليّاتٍ للحلّ وللتفاوض. يشارك في اللجنة الإنسانيّة ممثّلون عن منظّماتٍ مدنيّةٍ معنيّةٍ بتقديم خدمات الإغاثة والصحّة أصلاً، ولا معنى لأن يخضع النقاش ضمنها للمهاترات السياسيّة. ويشارك في اللجنة العسكريّة والأمنيّة ممثلون عن المقاتلين من جميع الأطراف، ولا معنى هنا أيضاً لأن تحتكرها الأجسام السياسيّة التي لا سلطة لها على القتال على الأرض. والزمن الذي ستستغرقه هذه اللجان في عملها هو الزمن الذي سيسمح بإيجاد توافقاتٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ على الحلّ، خاصّة أن التفاصيل كثيرةٌ والجبهات متعدّدة ومشاكل المواطنين كثيرةٌ ومختلفةٌ حسب المناطق.

وأهميّة مبادرة دي ميستورا أنّها صدرت ببيانٍ حصل على الإجماع من مجلس الأمن. ما يعني أنّ رفض السلطة أو المعارضة لها يعني رفض هذه أو تلك للحلّ السياسيّ المتوافَق عليه دوليّاً والذهاب إلى حلٍّ عسكريّ.

تعيش العديد من البلدان العربية أزمةً حقيقةً في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، رغم أنها تعيش حالةً من الاستقرار السياسيّ منذ آمادٍ طويلة، ولم تستطع حتى الآن مواجهة العمل غير المهيكل وتزايد أعدادٍ الأيدي العاملة. كيف ترى مستقبل هذه العدالة لجهة العمل غير المهيكل في سوريا ما بعد الأزمة؟ هل ثمّة مؤشراتٌ اقتصاديةٌ وسياسيةٌ وأخرى توعويةٌ تدلّ على أن واقع العمل سيكون مختلفاً عما كان عليه الحال أيام النظام؟

هذا موضوعٌ مهمٌّ جدّاً وشائك. وكنتُ، كباحثٍ اقتصاديٍّ، قد بذلت جهداً كبيراً تجاهه ولتنمية الوعي بأهميّته.

يشكّل عدم قدرة البلدان العربيّة الكثيفة السكّان على مواجهة الطفرة الشبابيّة، وترك القادمين الجدد يدبّرون أحوالهم في أعمالٍ لا تُعطيهم أدنى حقوقٍ، سببين رئيسيّين في انفجار الربيع العربيّ. وهو ما يكمُن وراء شعار الكرامة الذي لازم الحرّيّة في هذا الربيع. والكرامة هي كرامة البوعزيزي الجامعيّ الذي يجرّ عربة خضارٍ ويُهان في ما يمنحه رزقه.

لذا أصررت على أن يتضمّن العهد الوطنيّ، الذي تمّت صياغته في ٢٠١٢، الإشارة إلى الميثاق الدوليّ لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، وضمان التمتّع بها للسوريين وللمقيمين، وأغلبهم فلسطينيّو سوريا. وكذلك إلى أن تتأسّس سياسة الدولة على العدالة الاجتماعية وعلى التنمية المتوازنة بين المناطق وتضمن حقوق العاملين، بما فيها التأمين الصحيّ الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة.

ليس هناك حلٌّ سحريٌّ لهذه المشكلة الكبيرة في العقود القادمة، سوى أن يتنظّم المشتغلون غير المهيكلين ويدافعوا عن حقوقهم، وأن تقوم التنمية ضمن لامركزيّةٍ إداريّة، وأن تعمل الدولة على هيكلة الاستثمار والعمل وعلى توزيع الثروة الوطنيّة بين المناطق وبين السكّان. وستكون المشكلة أساسيّةً في سوريا بعد انتهاء الحرب، إذ إنّ الاقتصاد مدمّرٌ، واقتصاد الحرب هو السائد، والكلّ يتغنّى باستثماراتٍ أغلبها ريعيٌّ

وعقاريّ.
بالتالي فإن إعادة الإعمار ليست فقط إعادة تشييدٍ للمساكن، بل إعـادة بناء ما دمّرته السلطة في الاقتصاد من خلال سياساتها في السنين العشر التي سبقت الثورة، وما خلفته الحرب من دمـارٍ في الهياكل الاقتصادية والاجتماعيّة.

بعد فشل المعارضة السياسية في التسويق لمشاريعها وخططها المتعلقة بالحلّ، هل من الممكن أن نشهد استثماراً إيجابياً لأزمة اللاجئين الحالية، والتي تشغل الأوسـاط السياسية والشعبية في دول الغرب، لجهة إعـادة الأولوية للقضية السورية في بعدها الإنسانيّ بعد ركود التعاطي معها رغم أنها من أكبر الكوارث البشرية منذ الحرب العالمية الثانية بحسب الأمم المتحدة؟ هل نستطيع التحدث عن نضوج سياسيٍّ في هذا المنحى بعد خمس سنواتٍ من الفشل؟

لم يكن للمعارضة السياسيّة المعروفة إعلاميّاً، من ائتلافٍ وغير ذلك، أيّ دورٍ حقيقيٍّ في قضايا اللاجئين السوريين أصلاً، ولا حتّى في تركيا. ولم يهتمّوا أيضاً بقضايا فلسطينيّي سوريا بالرغم من الادّعـاء أنّهم يمثّلون الدولة السورية. المجتمع المدنيّ السوريّ هو الذي نشط، بشكلٍ ليس له مثيلٌ في الدنيا، كي يغيث أبناء وبنات وطنه. وكذلك المجتمع المدنيّ اللبنانيّ، بجميع طوائفه، والأردنيّ والـتركيّ، خاصّةً كرد تركيا. ولا علاقة للمعارضة السياسيّة بموجة اللاجئين الكبيرة التي تمشي اليوم نحو ألمانيا، وهي تلتزم الصمت حول أسباب هذه الموجة الآن، وحول سياسات الدول التي تدعم هذه المعارضة تجاه اللاجئين.

اللاجئون السوريّون هم الذين غيّروا الرأي العام الأوروبيّ عبر ما سجّلته وسائل الإعلام عن عزّة أنفسهم وتضامنهم مع بعضهم في خضمّ مأساتهم. وهذا التغيير تحوّلٌ مهمٌّ بعد أن كان الرأي العام الغربيّ قد أحجم عن التضامن مع الثورة السوريّة، كما مع بقيّة إرهاصات الربيع العربيّ، بالضبط لأنّ المعارضة السياسيّة والدول الداعمة لها سكتت عن التطرّف والإرهاب طويلاً حتّى تفاقم وجودهما.

أعاد اللاجئون السوريّون تحريك الرأي العام الأوروبيّ والأمريكيّ تضامناً معهم ومع بلادهم، بأنّهم بشرٌ راقون ومتعلّمون. وحقّ اللجوء تضمنه شرعة حقوق الإنسان العالميّة، بما يتخطّى القوانين الأوروبيّة والحدود المعمول بها. ما جعل الأوروبـيـين يُظهرون تضامناً استثنائيّاً يتخطّى الانقسامات السياسيّة في بلدانهم، بل ويحرج القائمين على الحكومات. ما يُمكن أن يدفع هذه الحكومات ليس فقط إلى استقبال اللاجئين بشكلٍ لائقٍ بالرغم من أعدادهم الكبيرة، بل أيضاً إلى التحرّك الفعليّ لحلّ الـصراع في سوريا حتّى لو كلّف ذلك التحوّل عن سياساتٍ سابقة، بما في ذلك دعم أطرافٍ من المعارضة لأسبابٍ جيوسياسية.

الـلاجـئـون الـسـوريّـون هـم الـذي أخـذوا -بأجسادهم ومعاناتهم- أزمـة بلادهم كي تضحى أزمـةً لكلّ أوروبـا، وكي تضع بلداناً أوروبيّة عبثت بالربيع العربيّ -كما حصل في ليبيا- أمام مسؤولياتها التاريخيّة اليوم، كما لإعادة الإعمار في المستقبل.

مخيم الزعتري/ الأردن

فضيحة رفع سعر الدواء السوريّ ٥٠٪

نضال يوسف

ابتلع المرضى السوريون حبّة الدواء المرّة، وبسعرها المرير، مرّةً ثانيةً في عامين. وبصمتٍ وغيظٍ مرّ قرار لجنة الأدوية في وزارة الصحة، القاضي بزيادة سعر الدواء بنسبة ٥٠٪، وسط تضارب المواقف بين عددٍ من مصنّعي الدواء المحليّ والرواية الرسمية التي حاولت الدفاع عن القرار دون جدوى. «لم يعد أمامنا سوى تلقي الصدمات، ولا أحد يرأف بحالنا»، هكذا عبّرت سيدةٌ مسنّةٌ لمجلة (صوَر) عن موقفها الساخط تجاه رفع أسعار الدواء. وتساءلت أم مصطفى: هل ستكون الزيادة الأخيرة؟ لتجيب: قطعاً لا. وما يلفت الانتباه، تعليقاً على زيادة سعر الدواء، أن وزيراً سورياً سابقاً -نبيل الملاح- خرج عن صمته معبّراً عن استيائه من القرار المذكور، لأنه بات يدفع نحو ١٣ ألف ليرة ثمناً للدواء الذي يتناوله شهرياً، فيما راتبه التقاعديّ ٤٠ ألف ليرة، أي أن ثلث راتبه يذهب لشراء الدواء. هذا حال وزيرٍ سابق، وبالقياس عليه لن يكون حال محدودي الدخل أفضل. إنها سخرية القدر، أن تنتقد القرار كلّ الشرائح، حتى مصنّعي الدواء، ما يدلّ أن وراء زيادة سعر الدواء بنسبة ٥٠٪ شيئاً مخفيّاً.

- قبل عام حقّقت الشركات أرباحاً مضاعفة، ووزير الصّحّة يرى أنها تربح ٥٠٠٪
- الشهابي يفجّر موقفاً: طالبنا بتخفيض سعر الدواء وليس بزيادته
- صناعيّ: كان المقترح زيادة أسعار الأصناف الخاسرة فقط
- ثلث راتب وزيرٍ متقاعد يُنفق على الدواء، وسقوط رواية سعر الصرف

القرار الصدمة

فوجىء السوريون، في منتصف آب الماضي، بقرارٍ وقع عليهم كالصاعقة، يقضي بزيادة سعر الدواء المصنّع محلياً، في وقتٍ ينتظرون فيه أن تلتزم الحكومة بوعودها، وتتخذ ما يمكن من إجراءاتٍ لتحسين المستوى المعيشيّ. إلا أن الرفض الشعبيّ الاعتياديّ لمثل هذه القرارات لا يبدّل المواقف، ولا يدفع باتجاه تعديل القرارات المؤلمة التي تصيب من الناس مقتلاً. لكن مواقف عددٍ من كبار مصنّعي الدواء بيّنت أن القرار المذكور لم يأتِ تلبيةً لمطالبهم، ولم يعبّر بدقةٍ عما يريدون. رئيس اتحاد غرف الصناعة، ورئيس غرفة صناعة حلب، وصاحب واحدةٍ من كبريات شركات تصنيع الأدوية؛ فارس الشهابي، تحدّث لمجلة (صوَر) عن موقفه من القرار المذكور قائلاً: نحن ضد القرار. ولم نضع في سلسلة مطالبنا زيادةً في سعر الدواء، هذا الموضوع آخر همّنا. وتابع رداً على أسئلة (صوَر) حول حقيقة ما جرى: قدّمنا مقترحاتٍ مختلفة، أبرزها دراسة إمكانية خفض أسعار الدواء أو المحافظة على سعره الحاليّ. هذه المفاجأة، التي يفجّرها الشهابي لأوّل مرّة، أوضحَها بأن المقترح تضمّن إمكانية أن تتخذ الحكومة، عبر الجهات العامة ذات العلاقة، جملةً من الإجراءات لتخفيف العبء عن مصنّعي الدواء، مقابل أن يخفّض هؤلاء السعر استناداً إلى خفض الكلفة. وذلك من خلال -وفقاً للشهابي- إعفاء شركات ومعامل الأدوية من الضرائب، وتمويل مستورداتهم بسعر قطعٍ مناسبٍ ومخفّض، وليس وفقاً لأسعار السوق السوداء، وحماية منشآتهم، وتيسير نقل الدواء والمواد الأولية، واستثناء الدواء من التفتيش على الحواجز فور إبراز الفواتير النظامية، والسعي إلى تأمين الطاقة الكهربائية لتشغيل المعامل، أو أيّ مادةٍ طاقيةٍ أخرى تعمل عليها الآلات، وبالأسعار النظامية. ويرى صاحب شركة ألفا للصناعات الدوائية أن هذه الإجراءات لن تؤثر كثيراً على موارد خزينة الدولة، وسيكون لها أثرٌ إيجابيٌّ كبيرٌ في نفوس كلّ أسرةٍ سوريةٍ في هذه الأزمة التي أثقلت على حياة الناس. معبّراً عن دهشته العارمة لجنوح الحكومة نحو السير بالاتجاه الآخر، والذهاب نحو السيناريو الأسوأ بزيادة سعر الدواء بهذا الشكل.

الأصناف الخاسرة

هذه الرواية قابلتها أخرى تفضح أيضاً ما خفي

في موضوع الدواء وزيادة أسعاره. إذ أكّد صاحب معمل أدوية دمشقيٌّ لمجلة (صوَر) أن المقترح الذي تمّ تداوله تركّز حول أن يزوّد كلّ معمل وشركة لجنةَ تسعير الدواء في وزارة الصحة بقائمة تتضمّن الأصناف الدوائية الخاسرة في كلّ منشأة، ليصار إلى اتخاذ قرار ينقلها من الخسارة إلى حالة التوازن في الحدّ الأدنى، أو تحديد هامش ربح معقول لها. ويوضح الصناعيّ، الذي فضّل عدم ذكر اسمه، أن كلّ منشأة لديها أصنافٌ خاسرةٌ، قد لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، إلا أن الشركة تصرّ على إنتاجها لغايات تسويقية، وغالباً ما تعوّض هذه الخسائر من أرباحها في أصناف أخرى. واعتبر الصناعيّ أن اتجاه النقاش العامّ كان يبلور موقفاً للحدّ من خسارة الشركات المصنّعة للدواء في هذه الأصناف، وليس إصدار قرار يزيد سعر كلّ الأصناف بنسبة ٥٠٪، دون أن يدري أحدٌ بخفايا هذا الموقف الحكوميّ المثير للتساؤل؟

إلا أن زياد أوبري، وهو صاحب منشأة دوائية، وصف، في تصريحات صحفية نسبت إليه، زيادة سعر الدواء بـ«الخجولة جداً». مشبّهاً إياها بنقل المريض الذي يصارع الموت إلى غرفة الإنعاش لإعطائه بعض الأوكسجين، ليعيش مدّةً قصيرةً ريثما يتمّ إيجاد العلاج المناسب. وقال: إن الشركات الوطنية المنتجة للأدوية، والتي تغطي نسبة ٩٢٪ من حاجة السوق، هي في حالة تدهور مالي سيء، وغير قادرة على الاستمرار في الإنتاج لمدّة طويلة في ظلّ الأوضاع الحالية، حتى مع تلك الزيادة الإسعافية الخجولة.

وسط النيران

يعمل في السوق الدوائية السورية حالياً ٥٤ شركةً ومعملاً، وفقاً لنقيب صيادلة سورية، الدكتور محمود الحسن، فيما خرج ٢٤ عن الخدمة نتيجة الظروف الراهنة وإلحاق الأذى والدمار بها. وكانت المنشآت المذكورة تغطي سابقاً ما يزيد عن ٩٠٪ من حاجة البلاد من الأدوية، بينما انخفضت تغطيتها الآن إلى أقلّ من ٧٥٪. وهناك ١٠ معامل تعمل بطاقة ٥٠٪، وتتراوح طاقة الباقي بين ٨٠ إلى ٩٠٪. ويبلغ عدد فرص العمل التي تؤمّنها ٣٠ ألفاً. حاول الحسن اتخاذ موقف متوازن تعليقاً على قرار زيادة أسعار الدواء، إلا أن الواقع جعله يقف وسط نيران ملتهبة تتطلب الوقوف على ضفة واحدة. فبعد نفيه صدور قرار بزيادة سعر الدواء، ثمّ الإقرار به، التزم الحسن الدفاع عن القرار، ضارباً عرض الحائط باستثناء النقابة من المشاركة في صياغة القرار أو حتى الاطّلاع على مضمونه قبل صدوره، أو الاستجابة لمطلبها برفع سعر الدواء تدريجياً. إلا أنه استند إلى موقف تقليديٍّ يعبّر عن ضرورة هذا القرار لحماية المنتج الدوائيّ المحليّ، والسعي إلى توفيره دائماً، بدلاً من استيراده وتبديد القطع الأجنبيّ، فضلاً عن ارتفاع سعر البديل الأجنبيّ مقارنةً بالدواء المحليّ. لكن رئيس نقابة عمال الصحّة بدمشق وريفها، سامي حامد، لفت إلى أن صناعة الأدوية لم تكن خاسرةً ليتمّ رفع سعر الدواء.

موضحاً أن أرباح الشركات الخاصّة لصناعة الأدوية انخفضت بنسب معينة، ما دفعها إلى الضغط لإصدار هذا القرار. رغم أنها، ومنذ أكثر من عام، رفعت أرباحها دون أيّ قرار، عندما خفّض العديد منها كمية الدواء في العلبة الواحدة، محقّقاً أرباحاً تصل إلى ١٠٠٪.

سعر الصرف

سبقت صدور القرار تأكيداتٌ جازمةٌ من وزير الصحة، نزار يازجي، أن لا نيّة لدى الوزارة برفع أسعار الأدوية. كما أنه انتقد، في تصريحات سابقة، أرباح معامل الدواء التي كانت تصل إلى ٥٠٠٪. إلا أن التذرّع بارتفاع سعر الصرف، ما يعني زيادة تكاليف الإنتاج، لم يجد من يقبله. فعلى الرغم من أن آخر تعديل لأسعار الأدوية كان في ١٢ تموز ٢٠١٣، وتمّ تسعير المستحضرات الدوائية المصنّعة محلياً حينها على أساس سعر صرف الدولار ٦١,٦٩ ليرة، إلا أن الخبير النقديّ شادي ابراهيم قلّل من شأن هذه الرواية، معتبراً أن سعر الصرف آنذاك تجاوز حدود ٣١٥ ليرة قبل أن تتدخل السلطة النقدية، وهو مشابهٌ لسعر الصرف في هذه المرحلة.

مزيدٌ من الضغوط

لم يُفهم من موقف الحكومة من الزيادة الأخيرة في أسعار الدواء سوى أمرين اثنين؛ يتعلق الأوّل بتحقيق مكاسب ضريبية جرّاء أرباح المنشآت على حساب المرضى، والثاني تثبيت سعر صرف يتجاوز ٣٠٠ ليرة، وتلبية مطالب عدد من مصنّعي الدواء. أما القضية المهمة في هذا القرار فهي زيادة الأعباء على ما تبقى من الشعب السوريّ، وهو على ما يبدو نهجٌ حكوميٌّ بامتياز.

عدسة: جودي الحمصية - حي الوعر/ حمص

عدسة: جيان جج يوسف - عامودا/ الحسكة

عدسة: أنس خولي - الغوطة الشرقية

عدسة: حكم ابو سارة - ريف حلب

الإدارة المدنية في مناطق سيطرة المعارضة
إدلب والرستن نموذجاً

إدلب وتجربة التحرير
جيش الفتح يسيطر على مفاصل المدينة ويمنع الحكومة المؤقتة من العمل

جورج.ك.ميالة

وسط أزمةٍ تطال جميع القطاعات
الإعلان عن التوافق على مجلسٍ محليٍّ جديدٍ بالرستن

سامي الحلبي

إدلب وتجربة التحرير

جيش الفتح يسيطر على مفاصل المدينة ويمنع الحكومة المؤقتة من العمل

جورج.ك.ميالة

شكّلت إدارة مدينة إدلب، بعد سيطرة جيش الفتح عليها نهاية آذار الماضي، التحدّي الأكبر للمعارضة السورية بمختلف أطيافها المدنية والمسلحة. في الأيام التالية لهذه السيطرة أعلنت الحكومة السورية المؤقتة، المنبثقة عن الائتلاف الوطنيّ لقوى الثورة والمعارضة، عن نيّتها نقل مقرّاتها من مدينة غازي عينتاب التركية إلى إدلب لتكون أوّل مقرٍّ رئيسٍ لها ضمن الأراضي السورية. وبدأت الاجتماعات التحضيرية للجان المختصّة ومجلس المحافظة في مدينة الريحانية التركية الحدودية. وبالتزامن مع ذلك أطلق جيش الفتح تصريحاتٍ ناريةً عدّةً رفضت دخول الحكومة المؤقتة إلى المدينة.

يقول الناشط «أحمد الإدلبي» لمجلة صوَر: «اختلفت الآراء حول دخول الحكومة المؤقتة؛ فالتيارات المتشدّدة من جيش الفتح، كجبهة النصرة وجند الأقصى، رفضت الأمر بشكلٍ كامل، وأصدرت بياناً -على لسان أحد شرعيّيها- يكفّر الائتلاف الوطنيّ، فيما رفضت تياراتٌ من فصائل أخرى دخول الحكومة المؤقتة متهمة إياها باللاوطنية، وبأنها تابعةٌ لأجنداتٍ سياسيةٍ دولية، إضافةً إلى الفساد المستشري في مؤسّساتها».

بالتزامن مع ذلك أعلن جيش الفتح عن تشكيل مجلسٍ للشورى يتألف من ١٨ عضواً، وُزّعوا حسب الثقل العسكريّ لكلّ فصيل؛ فكان نصيب حركة أحرار الشام الإسلامية سبعة أعضاء، وجبهة النصرة خمسة أعضاء، وألوية أجناد الشام ثلاثة أعضاء، وفصيل جند الأقصى المقرّب من جبهة النصرة عضوين، وفيلق الشام عضواً واحداً. يشرف هذا المجلس على إدارة أمور المدينة من الناحية المدنيّة، وانبثقت عنه مكاتب تشرف على القطاعات الخدمية.

وبعد عدّة لقاءاتٍ ومفاوضاتٍ غير معلنة، سمح المجلس لأعضاء مجلسَي المحافظة والمدينة بالدخول والمشاركة في العمل بشكلٍ فرديٍّ. وهم يحاولون تقديم المساعدة والعون في قطاعات الإغاثة والخدمات خصوصاً. ويتطلب عمل أيّ منظّمةٍ في المدينة موافقةً من جيش الفتح ومؤسّساته، تُمنح بعد دراسةٍ دقيقةٍ للمنظّمة ولنوعية النشاط الذي تودّ أن تنفذه.

يقول أحد العاملين في إحدى المنظّمات، رفض ذكر اسمه للضرورة الأمنية: «شخصياً أنا غير راضٍ عن الكثير من القرارات، ولكن يجب أن نتعاون مع أيّ جهةٍ تخدم المواطن في هذه الظروف الاستثنائية. تتطلب المرحلة من الجميع العمل صفاً واحداً والابتعاد عن المهاترات والتفرقة».

السلك القضائيّ

مع السيطرة على المدينة قام عناصر من فصيل جند الأقصى باعتقال كلٍّ من القضاة «زياد رجب» و«جمال سفلو» و«إسماعيل الأسعد»، الذين كانوا يعملون كقضاةٍ في القصر العدليّ، وتمّ اقتيادهم إلى جهةٍ مجهولةٍ معصوبي الأعين. وبعد إنكار جند الأقصى عدّة مرّاتٍ لاعتقالهم، تمّ تنفيذ حكم الإعدام فيهم بالقرب من مدينة سرمين.

يقول رئيس تجمع المحامين الأحرار، المحامي غزوان قرنفل، لمجلة صوَر: «كان الإعدام بدايةً غير مبشّرة، فلم يُعرف عن القضاة تعاملهم مع النظام كمخبرين، أو أيّ سلوكياتٍ أضرّت بالمدنيين. هؤلاء رجال قانونٍ

يعملون في محاكم النظام السوريّ، ويمتلكون خبراتٍ جيدةً تفيد البلد».

ويتابع: «سمعنا أن المحاكمة كانت بتهمة الكفر والردّة، وهي اتهاماتٌ فضفاضةٌ تتيح لأيّ جهةٍ عسكريةٍ مسيطرةٍ على الأرض توجيهها لأيّ أحدٍ من باب تصفية الحسابات الشخصية، دون وجود محاكماتٍ عادلةٍ وعلنيةٍ، وفي ظلّ غياب حقوق المتهم بالدفاع عن نفسه وتوكيل جهةٍ دفاعيةٍ له».

وتشرف على القضاء حالياً محاكم شرعيةٌ، عُيّن قضاتها من قبل جيش الفتح، يقومون بمهامّ الفصل في القضايا والخلافات التي تنشب بين المواطنين. ويتبع لها سجنٌ خاصٌّ يوقَف فيه أصحاب الجنايات والمخالفون للقوانين.

ورغم ارتفاع أصوات الناشطين المنادية بضرورة محاسبة من قام بسرقة ونهب منشآت الدولة، والتي تمّت مع أوّل أيام سيطرة المعارضة على المدينة، إلا أن الأمر بقي على ما هو عليه دون أيّ إجراءٍ يذكر.

وفي هذا الخصوص يقول «أحمد الإدلبي» للمجلة: «طالبنا كثيراً بمحاسبة العناصر من جيش الفتح الذين قاموا بسرقة معمل غزل إدلب والثانوية الصناعية، ولكن الأمر لم يلقَ أيّ آذانٍ صاغية، وتمّ التكتم عليه. نعرف الجناة ونحتفظ بأسمائهم حتى تتوافر محاكماتٌ عادلة».

القوّة التنفيذية

شكّل جيش الفتح قوةً أمنيةً عُرفت بالقوة التنفيذية، هدفها ضبط الأمن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصّة ومنع الخروقات المتكرّرة من قبل النظام وداعش. تسيِّر هذه اللجنة دورياتٍ من عناصر يتبعون لجميع الفصائل العسكرية المعارضة، ينصبون الحواجز الطيّارة ليلاً داخل المدينة وعلى محيطها. ورغم توفير هذه الدوريات للأمن النسبيّ، لكنها ما تزال تعاني من نقصٍ في الأجهزة المتخصّصة بالكشف عن المتفجّرات والسيارات المفخّخة.

ومن ناحية الحرّيات الاجتماعية تحاول هذه القوّة فرض ما يسمّى بـ«اللباس الشرعيّ» على المرأة، عن طريق توجيه تنبيهاتٍ لمن لا تتقيد به، وخصوصاً عند المرور خلال حواجزها. وأُجبرت عدّة نساءٍ على مراجعة المحكمة الشرعية نتيجة عدم تقيدهنّ بهذا اللباس.

«هلا» طالبةٌ جامعيةٌ تتحدّث لمجلة صوَر: «قبل سيطرة جيش الفتح كنت أرتدي اللباس التقليديّ لبنات إدلب؛ الحجاب والجاكيت القصير، أما بعد نشر جيش الفتح حواجزه في المدينة فقد نبّهني أحد العناصر إلى ضرورة الالتزام باللباس الشرعيّ. بعد ذلك قمت بارتداء المانطو الطويل، تجنباً للمشاكل».

وتتابع «هلا»: «هذه هي المرّة الوحيدة التي تعرّضت فيها للمضايقة. لم يشكّل الأمر لي مشكلةً حقيقية. همّنا اليوم تأمين حياتنا ومتطلباتها الأساسية، إضافةً إلى حماية أنفسنا من قصف النظام. وحرّية اللباس أمرٌ مؤجّل».

التعليم

يحاول المكتب التعليميّ التابع لمجلس الشورى، بالتعاون مع أساتذةٍ من سكّان إدلب، إحياء العملية التعليمية، وترميم وتجهيز المدارس المدمّرة. ومع انطلاقة العام الدراسيّ تمّ الاتفاق على استمرار المعلمين بعملهم، واعتماد مناهج وزارة التربية في حكومة النظام، بعد حذف مواد التربية القومية والموسيقا والفنون بأمرٍ من مكتب التعليم في جيش الفتح. على أن يقدّم المجلس رواتب المدرّسين المفصولين من النظام، فيما يستمرّ بقية المعلمين باستلام رواتبهم من مديرية التربية التابعة للنظام بمدينة حماة. ورغم صعوبة الحياة والمخاطر الأمنية اليومية يستمرّ الأهالي بإرسال أولادهم إلى المدارس التي نجت من قصف طيران النظام، والذي تسبّب في دمار حوالي ٥٠٪ منها.

تتحدث «أم رامي»، وهي أمٌّ لطفلين، للمجلة قائلةً: «أوصل ولديَّ يومياً إلى المدرسة صباحاً وأعود ظهراً لجلبهم. طيلة هذه الساعات أبقى في حالة توتر، فالطيران لا يفارق سماء المدينة. لا أطمئنّ إلا عندما يكونون بجانبي في البيت، رغم أن القصف لا يميّز شيئاً، ولكن شعور الأمومة هو الغالب».

وتتابع: «هناك حالة تخبّطٍ واضحةٌ في التعليم. والمدرّسون يعيشون حالة قلقٍ وخوفٍ من المستقبل، تنعكس على جودة التدريس وجدّيته. إضافةً إلى تأخر الكتب وارتفاع أسعار

التجهيزات المدرسية».

كيف يعيش أهالي المدينة

يعاني سكان إدلب من حياةٍ اقتصاديةٍ صعبةٍ. وتعيق القوانين الصارمة التي وضعها جيش الفتح الحركة الاقتصادية، على عكس الريف الأكثر انفتاحاً. يؤمّن جيش الفتح ومؤسّساته فرص عملٍ لحوالي عشرين في المئة من السكّان، يعملون إما كمتطوّعين مع فصائله العسكرية أو موظفين مدنيين برواتب متنوّعةٍ لا تتجاوز ٣٠٠ دولارٍ شهرياً. كما يؤمّن حوالي ١٠٪ من العاملين دخلاً شهرياً عن طريق العمل في مؤسّساتٍ تابعةٍ للمعارضة والمؤسّسات الإغاثية. إضافةً إلى ذلك تعتمد نسبةٌ من السكّان على رواتب النظام الذي يستمرّ بتسليمها لغير المطلوبين أمنياً. وتشكّل البطالة ما نسبته حوالي ٥٠٪ من السكّان الذين يعتمدون بشكلٍ كاملٍ على المعونات المقدّمة من الجمعيات الإغاثية.

وتعمل في المدينة أربعة أفرانٍ، مدعومةٌ من جيش الفتح، بطاقةٍ إنتاجيةٍ يوميةٍ تقدّر بثلاثين طناً. وتباع ربطة الخبز بـ٧٥ ليرةً، وفي الأفران الخاصّة بمئة ليرة. ويحاول المجلس المحليّ، رغم منعه من ممارسة أعماله، تقديم العون في مجال قطاع الأفران، إذ وقّع مؤخراً عقداً غير معلنٍ مع فرنٍ خاصٍّ ليقدّم المجلس له الطحين يومياً بالمجان، على أن تباع الربطة بسعر ٦٠ ليرة.

وتجنّباً لاحتكار تجّار الأزمات حدّد جيش الفتح سعر الأمبير الواحد بـ١٥٠٠ ليرة، بعد أن حرم النظام المدينة من الكهرباء، وسعر لتر المازوت بـ١٢٥ ليرة، ولتر البنزين بـ٥٠٠ ليرة، ما حرم الكثير من أبناء المدينة الذين كانوا يعملون كسائقي سياراتٍ أجرةٍ من ممارسة عملهم.

تجربة حكم المعارضة

لم يحرم خروج المدينة عن سيطرة النظام السكّان من التواصل مع مناطق سيطرته، بل يستمرّ الكثير من الموظفين غير المطلوبين أمنياً باستلام رواتبهم من مؤسّساته بمدينة حماة. ويتمكّن الكثيرون من الوصول إلى مناطق سيطرة النظام، رغم الصعوبات الأمنية التي تسبّبت في اعتقال بعض السكّان، وخصوصاً من فئة الشباب. وبقيت المدينة على تواصلٍ تجاريٍّ واجتماعيٍّ مع مناطق الشمال السوريّ الخاضعة لسيطرة المعارضة. ولكن الأهالي يعانون من صعوباتٍ كبيرةٍ من الدخول إلى مناطق سيطرة داعش بريف حلب الشرقيّ ومحافظة الرقة، نتيجة صعوبة المواصلات والتشديدات الأمنية التي تفرضها حواجز التنظيم عليهم.

ومع انسحاب قوّات النظام خرج حوالي ١٠٪ ممّن كان متطوّعاً مع الأجهزة الأمنية والشبّيحة، مع أسرهم، باتجاه الساحل السوريّ أو مدينة حماة. ومنح النظام الكثيرين منهم سكناً في المدارس والمنشآت الحكومية. ويستمرّ بتوزيع الرواتب عليهم مقابل متابعتهم القتال إلى جانبه، إضافةً إلى دعمٍ من الهلال الأحمر العربيّ السوريّ وبعض الجمعيات الأخرى.

وسط أزمةٍ تطال جميع القطاعات
الإعلان عن التوافق على مجلسٍ محليٍّ جديدٍ بالرستن

سامي الحلبي

أُعلن، منذ أيام، عن تشكيل مجلسٍ محليٍّ جديدٍ بمدينة الرستن، بشكلٍ توافقيٍّ بين الفعاليات المدنية والثورية والعسكرية. وذكر رئيس المجلس الجديد «مصطفى الحسين» أنّ المجلس يضمّ تسعة مكاتب جميع أعضائها من الكفاءات والخبرات المحلية، وأنه سيحاول حلّ الأزمات المستعجلة للمدينة. وكان المجلس القديم قد أعلن تعليق أعماله احتجاجاً على نقص التمويل الذي طال مختلف القطاعات الخدمية الأساسية، الأمر الذي تسبّب في مظاهراتٍ كبيرةٍ عمّت المدينة واستمرّت ثلاثة أسابيع متتالية، سيطر فيها المتظاهرون على مستودعات بعض الجمعيات الإغاثية وأفرغوها من محتوياتها.

ويعاني حوالي ٥٠ ألف مدنيٍّ من صعوباتٍ كبيرةٍ في تأمين الخدمات الأساسية من مياهٍ وكهرباء، وسط حالة بطالةٍ تصل إلى حدّ ٧٠٪، بعد توقف الحركة التجارية والصناعية وتحوّل السوق إلى الخدمات البسيطة التي تؤمّن متطلبات الحياة اليومية للسكان.

الأهالي يبتكرون الملاجئ

حوّل أهالي الرستن خطوط المياه الرئيسية المارّة بالمدينة، والتي تربط بين مدينتي حمص وحماة، إلى ملاجئ يحتمون بها من قصف طيران النظام الذي لا يفارق سماء المدينة منذ عامين.

يقول الناشط «يعرب الدالي» لمجلة صوَر: «أمّنت هذه الأقنية حمايةً نسبيةً للأهالي وبديلاً عن وجود الملاجئ الفعالة، فسماكتها حوالي ٢٥ سم، وهي مردومةٌ من الأعلى بالتراب الذي تصل سماكته إلى خمسة أمتار».

ويتابع: «هذه آخر اختراعات أهالي الرستن بعد يأسهم من وجود أيّ قوّةٍ توقف القصف اليوميّ. في أوّل الشتاء يحاول السكان تنظيفها وتجهيزها،

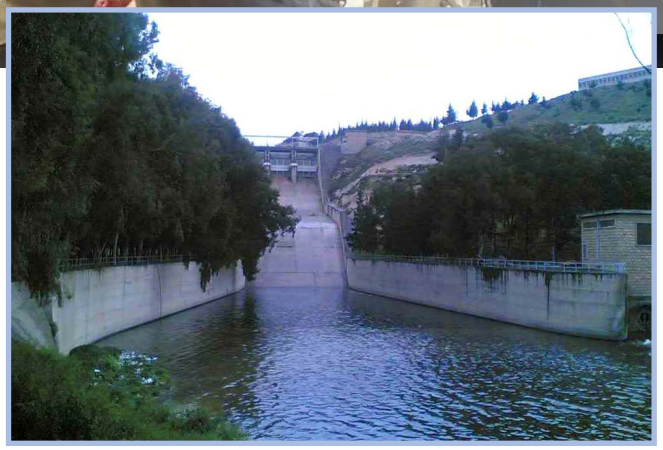

كما يحاولون تركيب أبوابٍ من النايلون السميك لمنع تجمّع مياه الأمطار فيها».

توقف القوت الأساسيّ

وصل سعر ربطة الخبز إلى حوالي ثلاثمئة ليرةٍ مؤخراً، نتيجة توقّف أفران المدينة عن العمل. ويرجع «باسل فراري»، العضو في المجلس المحليّ، سبب الأزمة إلى «توقف الدعم من المنظمات الإغاثية التركية التي كانت تموّل الأفران بثمن الطحين والمحروقات».

ويضيف فراري: «الأزمة فوق الطاقات الفردية. نحتاج، كلّ ثلاثة أيام، إلى ١٣ ألف دولارٍ لتأمين حوالي ١٣٥٠٠ ربطة خبز، أي أننا نحتاج شهرياً إلى ما يزيد على ١٥٥ ألف دولارٍ، فماذا يكفي مبلغ ٣١ ألف دولارٍ قدّمه مجلس محافظة حمص للرستن خلال العام الماضي؟».

ويقترح «عبد الوهاب»، وهو ناشطٌ من المدينة، أن «يقوم المجلس المحليّ بتأمين تمويلٍ لشراء محاصيل القمح من المزارعين الذين نجحوا في حصادها هذا العام، والتي شهدت تحسّناً ملحوظاً رغم تعمّد النظام قصفها وإحراقها. وأن يتمّ شراء وتجهيز مطحنةٍ صغيرة».

ويضيف «عبد الوهاب»: «تحتاج هذه العملية إلى منحة واحدة من إحدى المنظمات الكبيرة، وبعدها يتمّ شراء المحروقات بشكلٍ دوريٍّ من خزينة المجلس المحليّ. وبذلك نحقق أمناً غذائيا جزئياً للسكّان هذا الشتاء».

مدينةٌ عطشى

وصل سعر المتر المكعّب من المياه المباعة بالصهاريج الجوّالة إلى ٥٠٠ ليرة، في ظلّ انقطاعٍ مستمرٍّ للمياه عن المدينة منذ حوالي الشهر. وتسبّب العجز الماليّ للمجلس المحليّ، وارتفاع أسعار المازوت، التي وصلت إلى ٢٥٠ ليرةً، جرّاء فرض الإتاوات من حواجز النظام المحيطة بالمدينة؛ في توقف عمل مضخّات المياه من الآبار الجوفية التي جرى حفرها العام الماضي.

وتحاول المنظمات الإغاثية مساعدة الأسر الأكثر فقراً عن طريق تأمين صهاريج مجانيةٍ بشكلٍ يوميٍّ، لكن ضعف التمويل يهدّد هذه النشاطات بالتوقف في حال استمرار الوضع على ما هو عليه.

يصف «الدالي» أزمة المياه بأنها قديمة، ويضيف: «نحن محرومون منها منذ ثلاثة أعوام. تعتمد بعض الأحياء على الآبار بشكلٍ كاملٍ منذ عام ٢٠١٢، لكن توقّف ضخّ المياه عن كامل المدينة زاد الضغط على ما تبقّى منها، وتسبّب في زيادة الطلب عليها ورفع أسعارها».

ويزيد غياب المخابر الدقيقة والمتخصّصة بتحليل المياه من معاناة المدنيين، رغم محاولات شعبة الهلال الأحمر تأمين مادة الكلور المعقّمة، إلا أن بعض الآبار تعاني من وجود الأتربة التي تسبّبت في زيادة نسبة أمراض الصيف وخصوصاً عند الرضّع.

تقول «هيام»، وهي نازحةٌ إلى المدينة من حيّ كرم الزيتون بحمص: «بعد إصابة طفلتي بالإسهال الشديد عدّة مرّاتٍ الصيف الماضي، تعوّدت غلي الماء الذي تتناوله يومياً، بناءً على نصيحة الأطباء في النقطة الطبية. وبالفعل تحسّن حالها».

التعليم

تسبّب قصف النظام في دمار أغلب مدارس المدينة. وأدّى، خلال العام الماضي، إلى مقتل عددٍ من الطلاب أثناء خروجهم من المدارس. الأمر الذي دفع الكثير من الأهالي إلى التوقف عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة. ويجهد المكتب التعليميّ هذا العام محاولاً إيجاد بدائل للمدارس التقليدية، عن طريق افتتاح صفوفٍ دراسيةٍ في الأقبية والبيوت الآمنة. وتحاول الكوادر التعليمية، إضافةً إلى متطوّعين من طلاب الجامعات، الاستمرار في إعطاء الدروس للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية.

«نسرين»، من منطقة الحولة، طالبةٌ جامعيةٌ تركت دراستها، تقول للمجلة: «أحاول ملء وقت فراغي بتعليم الأطفال اللغتين العربية والإنكليزية. إنهم أمانةٌ في أعناقنا، واستمرار انقطاعهم عن المدارس سيحوّلهم إلى جيلٍ أمّيٍّ يجلب الكوارث لأنفسهم ولسوريا».

وعن الصعوبات التي تواجهها تقول «نسرين»: «أكلت الحرب عقول الأطفال، جميع رسوماتهم وألعابهم تعبّر عن القتل والدمار. نحاول زيادة الأنشطة التفاعلية كنوعٍ من تفريغ الشحنات السلبية».

«ديمة» طالبة ثانويةٍ عامة تتحدّث للمجلة: «درست العامين الماضيين بشكلٍ حرٍّ في البيت. أساتذة الرستن يحاولون مساعدتي بإعطائي الدروس مجاناً. وسأحاول أن أذهب إلى حمص لتقديم امتحان البكالوريا هذا العام».

وتضيف ديمة: «أدرس وكلّي أملٌ ألا تضيع جهودي وأُحرم من الامتحان. فقد حرم حاجز النظام ابنة عمي من السفر إلى حمص لتقديم امتحاناتها العام الماضي، ولم تستطع دخول الجامعة».

وفي سياقٍ آخر يعاني مدرّسو الرستن من مضايقاتٍ أمنيةٍ أثناء خروجهم لاستلام رواتبهم من مديرية التربية بحمص، تصل إلى حدّ الاعتقال والتصفية بتهمة التعامل مع المعارضة المسلحة، لكن الحاجة المالية تدفعهم إلى المجازفة بالخروج بشكلٍ شهريّ. كما يعاني عددٌ آخر منهم من توقف رواتبهم نتيجة مواقفهم السياسية، مما حرمهم من مصدر عيشهم. وتحاول المنظّمات المحلية دعم هؤلاء المعلمين بمساعداتٍ ماليةٍ غير ثابتةٍ كبديلٍ عن رواتبهم التي أوقفها النظام.

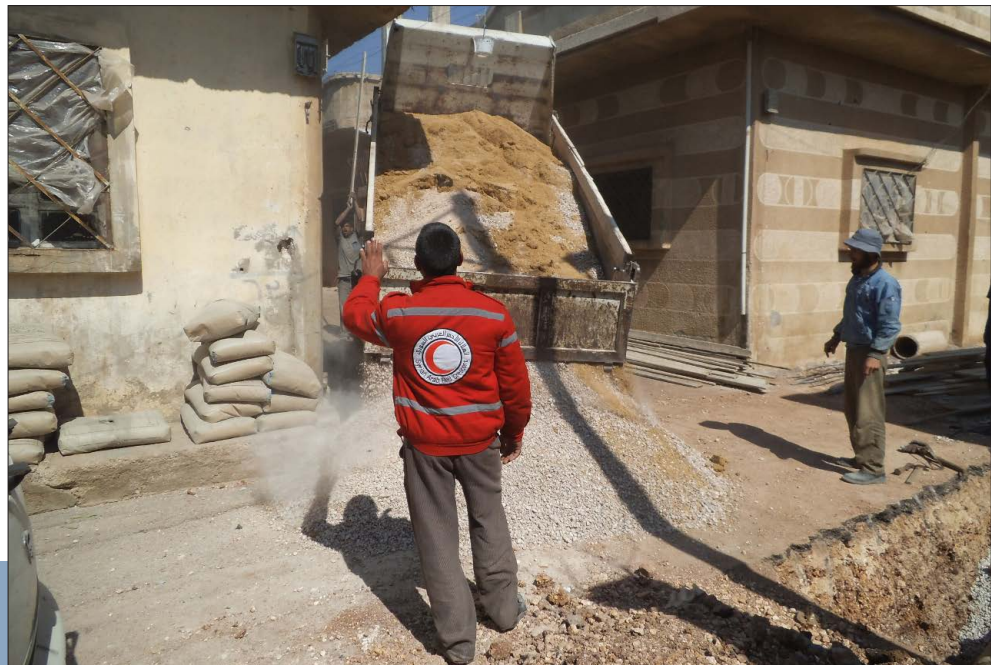

النشاط الحقوقيّ في توثيق الانتهاكات وعلاقته بالعدالة الانتقالية في سوريا

عاصم الزعبي

لم يكن العمل الحقوقيّ معروفاً في سوريا قبل الثورة إلا فيما يخصّ القضاء والعمل القضائيّ وعمل المحامين. ولم يكن هناك أيّ وجودٍ للنشاط الحقوقيّ المتّصل بحقوق الإنسان، والذي كان يعدّ من الجرائم التي قد توصل إلى السجن المؤبّد.

تزايدت انتهاكات حقوق الإنسان بشكلٍ جسيم بعد انـدلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، من قتلٍ وتعذيبٍ واعتقالٍ بأنواعه، وغير ذلك من انتهاكات النظام وحتى بعض الفصائل التابعة للمعارضة المسلحة، الإسلامية منها والمعتدلة.

لذلك لا بدّ من وضع خطّةٍ منهجيةٍ لتوثيق هذه الانتهاكات وتصنيفها بالشكل المعمول به في المحافل القانونية الدولية.

في سوريا الآن العديد من المنظّمات التي تعمل في المجال الحقوقيّ، ولكنها ما تزال قاصرةً عن العمل بالشكل الدقيق والصحيح، بسببٍ حداثة عملها وقلة خبرتها فيه، إضافةً إلى ضعف المعلومات القانونية لدى الكثير منها.

حين نتحدّث عن التوثيق فهو مرحلة التسجيل الدقيق لتفاصيل الوقائع والأحداث والأدلة المخالفة لأحكام وقواعد حقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ.

إذاً لا بدّ من العمل بشكلٍ صحيحٍ في هذه المرحلة من خلال معاييرٍ وأسسٍ واضحةٍ تعتمد المهنية في العمل.

وأهمّ هذه الأسس، والتي ما يزال هناك لبسٌ فيها لدى المنظّمات الحقوقية والإنسانية، الحياد والموضوعية؛ فما يزال هناك خلطٌ بينهما لدى الناشطين والمنظّمات. **ولا بدّ من توضيح الفارق بينهما كالتالي:**

الحياد: عدم انحياز الباحث لأيّ طرفٍ على الإطلاق. ويتمّ العمل بهذا المبدأ غالباً في المنظمات الإنسانية.

الموضوعية: وهي التزام الباحث بعدم التمييز على أيّ أساسٍ من الأسس التالية:

١- الدين أو المذهب أو العرق.

٢- الجنس أو العمر.

٣- الأفكار السياسية.

وغالباً ما يتمّ العمل بهذا المبدأ في المنظّمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وبعد بناء العمل على هذه الأسس تأتي

المرحلة اللاحقة التي تعتمد على تصنيف المواضيع التي تمّ توثيقها من خلال جمع الأدلة وتخزينها وتصنيفها إلى أدلة تنطوي على شهادات الأشخاص، وأدلـةً ماديةٍ، وسلسلة المسؤولية.

وتقسيم الجرائم في فترة النزاع حسب نوعها إلى جـرائـم حـربٍ وجـرائـم ضد الإنسانية وجرائم عاديةٍ أو بسيطة.
ولا بدّ هنا من ملاحظة التكرار في الجرائم، وكونها ممنهجةً أم لا، ليكون توصيفها اللاحق صحيحاً.

في سوريا، نهدف في النتيجة إلى إحقاق العدالة بعد كلّ ما يجري. ويتمّ ذلك من خلال تطبيقٍ صحيحٍ للعدالة الانتقالية، التي تعدّ من المفاهيم الجديدة بالنسبة إلى المجتمع السوريّ الذي لم يكن يعلم عنها الكثير سابقاً.
العدالة الانتقالية: هي مجموعةٌ من التدابير القضائية وغير القضائية التي تقوم دولةٌ ما بتطبيقها من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان.
وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر وأشكالاً متنوّعةً من إصلاح المؤسّسات.

فالعدالة الانتقالية مقارَبةٌ لتحقيق العدالة في فـترات الانتقال من الـنـزاع أو قمع الدولة، من خلال محاولة تحقيق المحاسبة وتعويض الضحايا. كما تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة المدنيّة وتـقـوّي سيادة القانون والديمقراطية.

أهمية العدالة الانتقالية: لأن الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان لا تؤثر فقط على الضحايا المباشرين إنما على المجتمع ككلّ؛ فمن واجب الدول أن تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات. وفي ذلك واجٌـب خاصٌّ يقضي بإصلاح المؤسّسات التي إما كانت لها يدٌ في الانتهاكات أو عجزت عن تفاديها.

عناصر العدالة الانتقالية:

١- الملاحقات القضائية: والتي لا بدّ أن تطال المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

٢- جبر الضرر: وتعترف الحكومات عبره بـــالأضرار وتتخذ خـطـواتٍ لمعالجتها، كالمدفوعات النقدية مثلاً، إضافةً إلى الأمور الرمزية، كالاعتذار العلنيّ وإحياء الذكرى.

٣- إصلاح المؤسّسات: ويشمل المؤسّسات القمعية في الـدولـة، على غـرار القوى المسلحة والشرطة والمحاكم.

٤- لجان الحقيقة: أو وسائل أخرى للتحقيق في أنماط الانتهاكات، والتبليغ عنها، وإجراء التعديلات للمساعدة في فهم أسباب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.
إذاً، في سوريا بعد انتهاء الأزمة، لن تكون عملية معالجة التركة القمعية للنظام، من انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير المجتمع، بالأمر السهل. ولا بّـد من عـدم تكرار الأخطاء نفسها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل الحقوقيّ الصحيح، الذي يبنى عليه تطبيق عدالةٍ انتقاليةٍ صحيحة.

السوريون يهجرون اقتصاداً وطنيّاً خذلهم لتطوير اقتصادات أوروبا

- لا يتعدّى عدد السوريين في أوروبا ربع الموجودين في تركيا... وتزوير الجوازات يضخّم أعدادهم

- الشهابي: سيطرة تجّار الحرب وزعران اللجان على الصناعيين دفعتهم إلى الهجرة..

- ١٥ مليون دولارٍ جنتها شبكات تهريب البشر إلى اليونان خلال ٣ أشهر

- هجرة السوريين تستنزف ٤٢٠ مليون دولارٍ من اقتصاد بلادهم.. والأسد: للهجرة سببان

- حمو: الطلاب أكثر قابليةً للاندماج في أوروبا، يليهم العمال، ثمّ كبار السنّ

رنيم سالم

يمثل بائع الفلافل السوريّ الذي تجمهر أمامه مئات الألمان، في فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعيّ، واحداً من أهمّ الأهداف الرئيسية لاستقبال اللاجئين السوريين في ألمانيا.

إنه الاقتصاد.. هو الذي دفع ألمانيا إلى إلغاء اتفاقية دبلن، بما يسمح للاجئين السوريين بالتدفق إلى أراضيها حتى إن اضطرّوا إلى البصم في دولةٍ أخرى. والاقتصاد هو الذي دفعها إلى تعليق اتفاقية شنغن، التي تقضي بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان، بعد موجة هجرةٍ إلى أراضيها تدّعي أنها صارت تشكّل عبئاً على اقتصادها.

ألمانيا وأوروبا أمام فرصةٍ عظيمة، حسب ما يقول مدير منظمة الهجرة العالمية، لاسي سوينغ، في ضوء استمرار تراجع معدّلات النمو السكانيّ. إذ يُتوقع تناقص عدد القادرين على العمل في الاتحاد الأوروبيّ بواقع ١٣ مليون شخصٍ عام ٢٠٣٠.

وستدفع ألمانيا لتحقيق هذا الغرض، حسب ما أعلنت، ١٠ مليارات يورو، وهي تكلفة استقبال اللاجئين السوريين. ويشكّل هذا الرقم أربعة أضعاف ما أنفقته على اللاجئين العام الماضي.

وإن كان هؤلاء اللاجئون لا يلقون القدر ذاته من الترحيب بين دول الاتحاد الأوروبيّ، فلهذا الأمر أسبابٌ تعود إلى اختلاف الظروف الاقتصادية لكلّ بلد. فبريطانيا، مثلاً تفضّل تقديم المساعدات الإنسانية، وترفض استقبال أكثر من ١٠ آلاف لاجئٍ سوريٍّ. كما عمدت المجر إلى نشر سياجٍ من الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع صربيا منعاً لتدفق اللاجئين. أما من داخل سوريا فإن أوّل تصريحٍ صدر

عن حكومة وائل الحلقي بخصوص اللاجئين، وبعد ٤ أعـوام على الحرب، كـان صادماً للكثيرين. إذ لمْ ينظر وزير الاقتصاد، همام الجزائري، إلى حجم الخسارة السورية جرّاء خروج هؤلاء، الذين تستقطبهم ألمانيا بكلّ ما أوتيت من مالٍ وقوّة، إلا من زاوية استنزاف المهاجرين للقطع الأجنبيّ. مقدّراً أن كلاً منهم يسحب من البلد ٧ آلاف دولار، كاشفاً عن الخسارة التي تكبّدها اقتصاد النظام جرّاء الهجرة، والتي وصلت -حسب تصريحات الوزير- إلى ٤٢٠ مليون دولار، نظراً إلى أن غالبية المهاجرين باعوا ممتلكاهم وبيوتهم وسياراتهم ومصاغهم واشتروا دولاراتٍ لدفع تكاليف الهجرة. وهـو نزيفٌ آخـر لمـوارد الدولة، كما قال.

ما هي مصلحة الدول الأوروبية في استقبال اللاجئين السوريين؟ وكيف ستتأثر من تدفقهم إلى أراضيها؟ وكيف سيتأثر الاقتصاد السوريّ؟ وما الأسباب الاقتصادية لهذه الهجرة؟؟ تساؤلاتٌ يجيب عنها الملف التالي.

هجرة أموال حلب

يبدو الحديث عن هجرة رؤوس الأموال أخطر على الاقتصاد من هجرة الطبقات المتوسّطة أو الفقيرة؛ فالصناعيون يغادرون وفي جيوبهم أموالٌ تكفي لفتح معامل ومشاريع كبرى، ويخلّفون وراءهـم كمّاً هائلاً من البطالة.

ويُرجع رئيس غرفة صناعة حلب، فارس الشهابي، هجرة رؤوس الأموال إلى تقصيرٍ من حكومة وائل الحلقي، معتبراً أن عدم تعامل هذه الحكومة مع الصناعيين على أساس أنهم متضرّرون جعلهم يغادرون. وقال: منذ عامين قلنا اجعلوا حلب مدينةً "منكوبة"، وامنحوها ذات المزايا التي مُنحت لحماة عام ١٩٨٢، وأكـثر قليلاً باعتبارها، حسب الأمم المتحدة، المدينة الاكثر تضرّراً ودماراً في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وقدّمنا كلّ الدراسات والاقتراحات والتوصيات حول هذا الموضوع، بما يضمن الحفاظ على الحياة والعمل، ويطلق مشروع إعادة البناء، بغرض تعويض الناس عن أضرارهـم وعن مخاطر حياتهم، وتحفيزهم للعمل والإنتاج تحت ظروفٍ قاهرة، ولكي يتمكنوا من إصلاح حالهم وحال مدينتهم وبالتالي إصلاح قاطرة النموّ الاقتصاديّ في البلاد.

وأضاف الشهابي: لم نطلب أمـوالاً بل طلبنا الرعاية والاحتضان بدل الجباية والتطفيش. تلقينا الوعود وانتظرنا، ولم يحدث شيءٌ، حتى أُفرغت حلب من أهلها تدريجياً، وأصبحت الآن المدينة الأكثر تشرّداً في العالم.

ولا يرى الشهابي أن وراء الهجرة أسباباً سياسية، بل يدّعي أن معظم مَنْ هاجر هم مِن فئة الموالين، لأنهم غـادروا الآن وليس في بداية الحرب. وعزا هجرتهم إلى أسباب الخوف وغـلاء الأسعار وانـعـدام الثقة بالمستقبل وانتشار الفساد وسيطرة تجار الحرب، ومن وصفهم بـ»زعران اللجان»، على حياتهم. معتبراً أن حكومة الحلقي خذلت هؤلاء السوريين الذين حزموا حقائبهم ولم تستطع توفير العمل لهم رغم كلّ الوعود، بل عمدت إلى حجز أموال الصناعيين والمواطنين المتعثرين ضريبياً ومصرفياً وملاحقتهم وعاقبتهم على صمودهم وبقائهم في البلاد.

فيما يسوق الائتلاف السوريّ لقوى الثورة والمعارضة أسباباً أخرى لهجرة السوريين، وأغلبها سياسية؛ مثل الخوف من سوق الشباب إلى الخدمة الإلزامية، وعمليات الاعتقال والقصف الذي يمارسه النظام. أما رأس النظام، بشار الأسد، فرأى، في حديثه لوسائل إعلام روسية، أن السوريين هاجروا بسبب الإرهاب، ولأنهم يريدون كسب رزقهم في مكانٍ ما من العالم بعد تدمير البنى التحتية في البلاد، في إشارةٍ منه إلى أن الهجرة تعود إلى أسبابٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ معاً.

ثلاثة أشكالٍ وستّ نظرياتٍ لهجرة السوريين

وبالانتقال إلى أسبابٍ أكثر صلةً بالاقتصاد، يقسم الباحث الاقتصاديّ جوان حمو هجرة السوريين، منذ اندلاع الحرب في بلادهم، إلى ثلاثة أشكال؛ فإما أن تكون هجرةً نظاميةً بموجب قانون الكفالة، أو هجرةً غير نظاميةٍ تسمّى بالهجرة غير الشرعية، أو هجرةً على شكل لمّ شملٍ أسريٍّ.

ويستعرض حمو النظريات المفسِّرة لظاهرة هجرة السوريين إلى أوروبا على الشكل التالي:

١- النظرية التقليدية:

تركّز على أنَّ هجرة السوريين إلى أوروبا ستمنحهم إمكانية الحصول على فرص عملٍ وزيادةٍ متوقعةٍ وفعليةٍ في الدخل، مقارنةً مع انعدام فرص العمل في سورية وتدنّي مستوى الدخل الحقيقيّ.

٢- نظرية الطلب البنيويّ في الدول المتقدّمة:

يرى الاقتصاديّ دوجلاس مسي (Massey, ٢٠٠٣) أن سوق العمل في الدول المتقدّمة يخلق طلباً بنيوياً على العمال المهاجرين غير المهرة لملء الوظائف التي لا يقبل عليها العمال الأصليون في الدولة المستهدفة بالهجرة غير الشرعية، بغضّ النظر عن الأجور. كما يرى مسي أن اقتصاد ما بعد الصناعة وسّع الفجوة في الدخول بين وظائف أصحاب الياقات البيضاء، والتي تتطلب مستوياتٍ عاليةً من التعليم (رأس المال الاجتماعيّ) التي يتأهّل لها عادةً العمالُ الأصليون والمهاجرون الشرعيون، وبين الوظائف الدنيا غير المرغوب فيها والتي لا تتطلب تعليماً. وتتضمّن هذه الوظائف حصاد المحاصيل الزراعية والبناء والتشييد وتنظيف المساكن وأعمال الخدمة في الفنادق والمطاعم، إذ تستقطب هذه الوظائف العديد من المهاجرين غير الشرعيين.

وبالتالي فإن جلّ ما نراه في أوروبا هو أنَّ هناك توسّعاً في العمليات الصناعية والخدمية يوماً بعد يوم، وبالتالي فإن حكومات الدول الأوروبية على استعدادٍ لامتصاص العمالة المهاجرة لدمجها والاستفادة من قوّة عملها في هذه السوق. وبالتالي نرى أنَّ الكثير من اللاجئين، ومنهم السوريون، يعملون في هذه القطاعات (البناء والتشييد، والمقاهي والمطاعم والفنادق، أو كعمال مصانع... إلخ).

٣- نظرية الفقر:

يوجد في سورية أكثر من عشرة ملايين شخصٍ يرزحون تحت خطّ الفقر، وحوالي سبعة ملايين عند خطّ الفقر، وحوالي مليون شخصٍ فقط يتمتعون بالرفاه الاجتماعيّ.

بالتالي فإنَّ الفقر الذي رافق البطالة في سورية دفع بالكثيرين إلى الهجرة واللجوء إلى أوروبا حيث يمكن دفع الفقر والعمل شيئاً فشيئاً.

٤- نظرية لمّ الشمل الأسريّ:

ترتكز على أنَّ جميع المهاجرين السوريين في أوروبا اليوم يطمحون إلى العيش مع أقاربهم الموجودين في سورية. ويتمّ تقديم تأشيرات لمّ الشمل الأسريّ للاجئين السوريين بصورةٍ قانونيةٍ في حالاتٍ كثيرةٍ جداً يلجأ إليها اللاجئون الحاصلون على إقاماتٍ في أوروبا.

وهذه الطريقة غير مكلفةٍ مادياً، إذ نرى الكثير من الأشخاص يلجأون إلى الدول الأوروبية بطريقةٍ غير شرعيةٍ ثمّ يحاولون لمّ شمل عائلاتهم بطريقةٍ قانونيةٍ. وتلقى هذه النظرية القبول العامّ لدى المهاجرين.

٥- نظرية الحروب وطلب اللجوء:

الحروب الأهلية والقمع والاضطهاد في البلد الأصليّ سببٌ من أسباب الهجرة. وتتضمّن عوامل الطرد غير الاقتصادية، مثل الاضطهاد الدينيّ أو العرقيّ وغيرهما والإيذاء المستمرّ والبلطجة والاضطهاد والإبادة الجماعية والمخاطر التي قد يتعرّض لها المدنيون أثناء الحروب الأهلية. لذلك تضطرّ بعض الدول إلى تحويل حالة المهاجرين غير الشرعيين إلى حالة طالبي اللجوء، وخاصّةً الهاربين من ويلات الحروب أو الاضطهاد والإبادة الجماعية (Fleming, ٢٠٠٦).

وتنطبق هذه النظرية تماماً على الوضع السوريّ، حيثُ هناك اضطهادٌ دينيٌّ من تنظيم داعش للمسيحيين واليزيديين، واضطهادٌ عرقيٌّ من داعش وجبهة النصرة تجاه الكُرد، وبلطجةٌ من مؤيّدي النظام، وإباداتٌ جماعيةٌ تقوم بها العديد من الأطراف المتصارعة.

٦- نظرية متابعة التحصيل العلميّ:

تركّز على أنَّ الكثير من اللاجئين من فئة الشباب في أوروبا سعوا إلى اللجوء لمتابعة تحصيلهم العلميّ وإكمال دراساتهم العليا، في ظلّ تعرّض الكثير من الجامعات السورية للقصف والدمار، واستحالة سفر بعض الطلاب من مناطقهم إلى المدن التي كانوا يدرسون فيها.

وفي هذا الخصوص نرى أنَّ الكثير من الطلاب السوريين الذين لجأوا إلى أوروبا يبذلون جهداً في سبيل تعلم لغة الدولة المضيفة ثم التسجيل في إحدى جامعاتها. وهنا لا يمكن التنبؤ بعودة هؤلاء الطلاب أم لا، فهي رهن الظروف التي ستكون عليها سوريا مستقبلاً وعائدةٌ لشخصية الطالب.

هكذا تسير الرحلة:

تشهد القارّة العجوز حالياً أكبر موجةٍ للهجرة إليها منذ عقودٍ، وذلـك بمساعدة شبكاتٍ متخصّصةٍ تقوم بنقل السوريين إلى أوروبا. وتحدّث تقريرٌ نُشر في صحيفة الواشنطن بوست عن أن تهريب البشر يتمّ من خلال شاحناتٍ تُستخدم عـادةً لتهريب السجائر، وأن بإمكان اللاجئ زيـارة وسائل التواصل الاجتماعيّ واختيار طريقة هروبه من خلال قائمةٍ من الخدمات المقدّمة، تبدأ من مقعدٍ على زورقٍ مطاطيٍّ إلى اليونان، حتى طائرةٍ تجاريةٍ مستأجَرةٍ مباشرةً وصولاً إلى السويد.

ويفضّل اللاجئون الهاربون من الحرب، سواء أكانوا سوريين أم عراقيين، رحلةً طويلةً عبر دول غرب البلقان. وقد اتخذ هذا الطريق أهميةً كبيرةً خلال الفترة السابقة، عوضاً عن الطريق البحريّ من شواطئ ليبيا نحو إيطاليا، نظراً لخطورة هذا الأخير الكبيرة وطول المدّة التي يقضيها اللاجئ في البحر.

وهناك تقارير تؤكّد أن حكومة السويد استطاعت كشف العديد من الطرق والخطط التي يتّبعها اللاجئون بغية الوصول إلى السويد، بدءاً من وسائل النقل التقليدية كالسيارات أو الشاحنات، وصولاً إلى طرقٍ أكثر تعقيداً كاستئجار طائرةٍ تنطلق من تركيا. ويدفع اللاجئ حوالي ١٠ آلاف دولارٍ من أجل هذه الطريقة الأخيرة.

وبطبيعة الحال، يرغب الباحثون عن اللجوء في الوصول إلى الدول الأوروبية الغنية، مثل ألمانيا أو السويد، مع الخوف من اكتشاف الدول الأوروبية الأخرى لهم خلال الرحلة الطويلة التي يعبرونها وصولاً إلى مبتغاهم. لأنه في حال قيام دولةٍ أخرى باعتقالهم، مثل المجر، سيضطرّ اللاجئون إلى طلب اللجوء في بلدٍ تعدّ ظروف اللجوء فيه سيئةً جداً بالمقارنة مع الدول الغنية. وضمن نظام التهريب هناك سعرٌ لكلّ خدمةٍ يقدّمها المهرّب. ويتراوح من ١٠٠٠ دولارٍ لركوب زورقٍ مطاطيٍّ، وصـولاً إلى آلاف الـدولارات لـرحـلاتٍ أطـول وأكـثر تعقيداً. وفي عصر التكنولوجيا والهواتف الذكية فإن العديد من خدمات التهريب متاحةٌ عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ وباللغة العربية، وبإمكان اللاجئين التواصل مع بعضهم خلال الرحلة، باستخدام برامج مثل WhatsApp، للتحذير من وجود الشرطة أو حرس الحدود.

ويؤكّد مراقبون قانونيون أنه، على طول أكثر من ألف ميلٍ، بدءاً من الخروج من تركيا عبر البحر ووصولاً إلى برّ الأمان ضمن ألمانيا؛ يشارك المهرّبون في جزءٍ واحدٍ على الأقلّ من أجزاء تلك الرحلة التي يخوضها اللاجئ. وتتنوّع وسائل المهرّبين من القارب المطاطيّ إلى المشي على الأقدام واستخدام السكك الحديدية، انتهاءً بركوب الحافلات. وتعتقد السلطات السويدية أن ٩٠٪ من اللاجئين الذين يقصدون أراضيها استخدموا المهرّبين خلال جزءٍ واحدٍ من رحلتهم على الأقلّ. ويقدّر المسؤولون الأوروبيون أن تلك الأعمال تدرّ ملايين الدولارات على شبكات المهرّبين.

ومـن الإنفوغرافيك الـذي نشرته جريدة الواشنطن بوست حول أسعار تهريب اللاجئين، يتضح أن تكلفة التهريب من السواحل التركية نحو الجزر اليونانية تبلغ حوالي ١٠٠٠ دولارٍ لكلّ لاجئٍ، ضمن زورقٍ مطاطيٍّ يحوي أكثر من ٤٠ لاجئاً، وهو بالكاد يتسع لعشرين. وبناءً على التصريحات عن وصول أكثر من ١٥٠ ألف لاجئٍ إلى اليونان خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، تكون شبكات التهريب التي تعمل بين تركيا واليونان قد حصلت على دخلٍ قدره ١٥٠ مليون دولارٍ أميركيّ. كما يترتب على اللاجئ دفع ١٠٠٠ دولارٍ وسطياً بغية عبور الحدود الصربية المجرية، ووصولاً إلى النمسا عبر سياراتٍ خاصّةٍ تديرها شبكات التهريب. كما يمكن للاجئين السفر جوّاً، بتكلفة حوالي ١٢ ألف دولارٍ للاجئ الواحد، للوصول من تركيا إلى ألمانيا أو السويد.

وقالت إيزابيل كوبر، المتحدّثة باسم وكالة الشرطة الأوروبية لضبط الحدود، إن المهرّبين في تركيا يعملون بطرقٍ أكثر تطوراً، وبوسعهم تلبية احتياجات اللاجئين من جميع الفئات وبمختلف

الخيارات. وبإمكان اللاجئ البحث عن الأسلوب الأمثل والأكثر مناسبةً له من وسائل التهريب، وهناك دائماً مواعيد محدّدةٌ وبأسعارٍ مختلفة.

أرقامٌ مهولةٌ وتزوير

تختلف أعداد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة، وبشكلٍ أكبر في أوروبا، حسب الجهة التي تصدر الإحصائية. إذ إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتحدّث، في آخر إحصائية لها، عن نحو ٤٠٠ ألف لاجئٍ سوريٍّ في أوروبا، ١٦٤ ألفاً منهم في السويد وألمانيا فقط. فيما تعدّ تركيا الحاضن الأكبر للاجئين السوريين، إذ يصل عددهم فيها إلى ما يقارب المليونين. ومثلهم موزّعون في كلٍّ من مصر والعراق والأردن ولبنان مجتمعين. ما يعني أن عدد اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية مجتمعةً لا يتعدّى ربع عددهم في تركيا وحدها.

في حين يقول مدير منظمة الهجرة العالمية إن ألمانيا تمثل ثالث أهمّ مقصدٍ عالميٍّ للهجرة، ويأتي خمس سكانها البالغين وثلث أطفالها من أصولٍ مهاجرة. وينبّه الأمين العامّ لمنظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة، لاسي سوينغ، إلى وصول ٣٥٠ ألف لاجئٍ في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري إلى إيطاليا واليونان.

ولكنّ كلّ ما سبق من حديثٍ عن أعداد اللاجئين السوريين وعن تكاليف رصدتها الدول الأوروبية لرعايتهم يبدو مبالغاً فيه وفق تأكيدات مختصّين، ولا سيما بعد تفجير قضية تؤكّد تزوير أشخاصٍ من جنسياتٍ مختلفةٍ لجوازات السفر السورية بغرض الاستفادة من حقّ اللجوء السوريّ في الدول الأوروبية. وهذا ما أكّده الصحافيّ الهولنديّ هارالد دورنبوس، الذي استطاع الحصول على جواز سفرٍ سوريٍّ مزوّرٍ لرئيس وزراء هولندا في أقلّ من يومين، مقابل ٧٥٠ يورو، دليلاً على إمكانية تزوير جواز سفرٍ لأكبر شخصيةٍ سياسيةٍ ببساطة.

وصادر رجال الجمارك الألمان كمياتٍ من جوازات السفر السورية تعتقد الشرطة أنها تباع بشكلٍ غير قانونيٍّ لطالبي اللجوء. وقال مسؤولٌ في وزارة المالية الألمانية إن معظم الذين يستخدمون هذه الجوازات يتحدّثون العربية، وقد يأتون من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولكنهم من نمط المهاجرين الاقتصاديين، أي الذين يقصدون أوروبا طلباً للرزق.

ورغم التقارير التي أكّدت التهويل في أرقام السوريين في الدول الأوروبية، فإن هذه الدول لم تشرع الأبواب للسوريين لمدّةٍ طويلة، إذ إن ألمانيا أوقفت العمل باتفاقية شنغن القاضية بحرّية التجوال في الدول الأوروبية بالنسبة إلى المهاجرين، ونشرت جيشها على حدودها مع النمسا. ولم تلتزم كلٌّ من بلغاريا وهنغاريا وفرنسا والنمسا بواجباتها الأساسية تجاه اللاجئين.

الاندماج المستقبليّ

أياً كان العدد الحقيقيّ للاجئين السوريين في أوروبا، فإن ما لا يمكن إنكاره أن هناك ظاهرةً يضجّ بها العالم، وهي قوارب تنشط يومياً في عرض البحر. وإن غضضنا النظر عن القوارب التي غرقت، يبقى الحديث عن اندماج من وصلوا بأمانٍ إلى البلدان الأوروبية. ويرى الباحث الاقتصاديّ جوان حمو أنّ أولى محطات الاندماج المستقبليّ هي تعلم لغة بلد اللجوء. ويقدّر الزمن اللازم لذلك بحدود ستة أشهرٍ أساسيةٍ، مع إمكانية انتقال طلاب العلم إلى مراحل لاحقةٍ للغة. أما الأطفال فيتمّ إلحاقهم بالمدارس.

وأضاف: إنّ العقد الاجتماعيّ في الدول الأوروبية (الدستور) توافقيٌّ، بحيث تقبل وتقرّ به كافة الإثنيات والأعراق المتعايشة في البلد المعنيّ. وتحوي هذه الدساتير نصوصاً واضحةً عن الحقوق الفردية للأشخاص الموجودين في هذه البلدان، وتتجاوز ذلك إلى نصوصٍ صريحةٍ عن حقوق الإنسان بشكلٍ عامّ. كما أنّها تسمح، ضمن تشريعاتها، وتتيح الحقّ لأيٍّ كان، سواء أكان مواطناً أم من بلدٍ آخر، باللجوء إلى محاكمها. وتحارب هذه النصوص، بشكلٍ واضح، النزعات الفاشية والنازية والعرقية، وتتعامل مع الجميع، من مواطنين وغير مواطنين، بمنظور التساوي وتكافؤ الفرص.

وبالتالي فإنّ اندماج اللاجئين السوريين في أوروبا سيكون -حسب حمو- مصدر راحةٍ لهم، نظراً لتوافر الجوّ الديمقراطيّ، وسيادة الحرّيات بأشكالها المختلفة، بالإضافة إلى امتياز جودة نظام التأمين الاجتماعيّ.

ورأى أنّ أكثر الفئات السورية اللاجئة قابليةً للاندماج هي فئة طلاب المدارس، نظراً إلى سرعة تعلمهم، ثم طلاب المعاهد والجامعات، ثم العمال، ثم كبار السنّ. مشدّداً على أن المطلوب من السوريين اللاجئين إلى أوروبا التحلّي بالعادات والتقاليد المثالية، وإظهار صورةٍ حسنةٍ عن المجتمع السوريّ كي لا يكون محطّ انتقاد.

المُعضلة السورية والمستوى الإقليديّ

نارت عبد الكريم

لنتساءل، على سبيل المثال، ماذا لو صدَّقَ أَحدُنا أنَّ ما يراهُ في المرآة، وهو في حالة غضب، ليس انعكاساً لصورته، بل هو شخصٌ آخر يُضمِرُ له العداءَ والشَّرَّ. عندها نحن، أو هو، أمام خيارين على الأقلّ؛ إمَّا أنْ نشعرَ بالخوف فنهربَ أو أنْ نشعرَ بمزيدٍ من الغضب، ونقبلَ التحدّي، فنهجمَ على عدوّنا ونردَّ له الصاع صاعين.

قد لا يساعدنا ذلك في تسليط الضوء على مُعْضلَتنا، بل على العكس، سَيَنْطَبِقُ علينا المثل القائل: وزادَ في الطنبور نغماً. ولكنْ أليس هذا هو حالنا وحال المجتمع الدوليّ؛ كلَّما سعينا إلى إيجاد مخرجٍ أو حلٍّ للأزمة زادتْ تعقيداً، وكلَّما شعرنا بدنوّنا من هدفنا زدنا عنه ابتعاداً؟ ولأنَّه كذلك وجدنا أنفسنا محشورين في عُنق الزجاجة، ليست في يدنا سوى تفسيراتٍ محدودةٍ وناقصة. فإمَّا أنَّنا، وهم أيضاً، غير جادِّين في سعينا ولا صادقين، أو كأنَّها مسألةٌ مُستَعصيةٌ لا حلّ لها. بل ربَّما كانَ الحلّ في مكانٍ آخر لم نتطرّق إليه بعد، وفي هذه الحالة يبدو أنَّ سعينا، مهما طالَ الزمن وبذلنا من جهدٍ، لن يظفر بلقاء المتوازيين ما دمنا في المستوى الإقليديّ. فهل نحن كذلك؟

إنَّ استمرار الأزمة السوريَّة وما نتج عنها من تداعياتٍ، حروبٍ وتطرّفٍ وهجراتٍ واسعةٍ وكبيرة، يحقق مصالح عدّة أطرافٍ في الآن عينه -على عكس ما يُشاع في وسائل الإعلام-؛ فمن جهةٍ تستمر عجلة صناعة السلاح في الدول المتطوّرة في الدوران، ومن جهةٍ أخرى يساعد تدفق اللاجئين في تعديل ميزان النموّ السكانيّ المنخفض أصلاً في دول أوروبا المتقدمة صناعياً، مثل ألمانيا المهدّدة بالانقراض بسبب النقص الحادّ في الولادات. فماذا لو كان معدّل النمو السكانيّ في دول الخليج كمثيله في دول الاتحاد الأوروبيّ؟

حبٌّ وسط الخراب
قراءةٌ في رواية «المتشائم»

حربي محسن عبد الله

«المتشائم» عنوانٌ مفارقٌ لروايةٍ مليئةٍ بالحياة للكاتب رونان بينيت، صدرت مؤخراً عن دار التكوين بدمشق، بترجمة أسامة إسبر. أقول «عنوان مفارق» لأن المتشائم هنا ليس نقيض المتفائل، بل هو الذي يدقّق متأمّلاً في كلّ ما يدور حوله وكلّ مَنْ يلتقي به أو يتعرّف إليه، ثم يمضي متسائلاً عن الصدى الذي ينعكس في ذات المراقب، ذلك الصدى المتردّد الذي يدوّي للتذكير بشخصياتٍ ومواقف سالفة. أستذكر هنا مقطعاً أورده عبد الرحمن بدوي في كتابه «الموت والعبقرية» نقلاً عن كاتبةٍ روسية، تقول فيه: «لا أصلح أن أكون حبيبةً أو صديقة، فكلّ ما حولي ومن حولي يتحوّل إلى موضوعٍ للتأمل البارد.. القاتل».

بين يدينا روايـةٌ مسهبةٌ في تفاصيل الحياة والعلاقات الإنسانية، وانسيابيةٌ في سرد الأحـداث ووصف الأشخاص وتقييمهم المباشر. يقف الكاتب طويلاً أمام الشخصيات ويحاول رسمها بالكلمات. يقف عند حالة البطل الدفاعية عن التقييم الذاتيّ للآخرين الذي يرافقه عدم رضىً عن الذات ونقدها باستمرار، لما تضعه من قوانين لتقييم الأشخاص، فهو في حالة جدليةٍ متواصلةٍ بين الأمر ونقيضه. إنه، بتعبيرٍ آخر، ينظر إلى أيّ شخصٍ وأيّ حدثٍ من زوايا مختلفةٍ، فيطلعنا على الشيء ونقيضه في الوقت نفسه. اختارت صحيفة لوس أنجلوس هذه الرواية كأفضل روايةٍ لعام ١٩٩٩، وحظيت بمديحٍ رفيعٍ على طرفي المحيط الأطلسيّ. فهي روايةٌ مشوقةٌ، و«حكاية حبٍّ وسطَ الخراب... رُويتْ بتشويقٍ، وتسبر الوضع البشريّ على نحوٍ عميق»، على حدّ تعبير مارك ستشوغول في صحيفة فيلادلفيا إنكوايرر. أما توني ماسترو جيو جيو فقال، في صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل: «رداً على من قال إن الإثـارة الأدبية دُفنتْ مع غراهام غرين، تبرهن رواية المتشائم لرونان بينيت أن الروايات التي تحتوي على المكائد السياسية ما تزال قادرةً على أن تكون معقدةً أخلاقياً وغنيةً بالشخصيات... إن بينيت موهبةٌ رئيسيةٌ وذهنٌ من المرتبة الأولى».

في ثنايا الرواية يأخذ تقلب المزاج مداه لدى البطل الذي يروي حكايته مع حبيبته، وتوقه إلى التواصل معها رغم الخلافات المستمرّة التي تفضحها الأيام ومجريات الأحداث في بلادٍ بعيدةٍ عن أرومة الحبيبين وأصولهما الأوروبية. في قلب الرواية قصّة حبٍّ وهيام بين الروائيّ جيمس جيليسباي والصحفية إنيس سابياني. يتبع الحبيبُ حبيبته إلى الكونغو البلجيكية قبل الاستقلال تماماً. كانت علاقتهما تتدهور، وكانا على عكس ما يكونه حبيبان: فقد كان جليسيباي بعيداً عن السياسة ومتيّماً بإنيس إلى درجة المرض، بينما هي مهووسةٌ بالدراما السياسية المتكشفة للأحداث في الكونغو، وعالقةٌ بالتاريخ ومتأثرةٌ بدور البطولة الثورية الذي يمثله باتريس لومومبا. وفي تلك البلاد التي كُتب عليها أن تدمّر نفسها قبل أن تولد من رمادها ينغمس جيليسباي في العنف والخيانة، ويدفعه الحبّ إلى فعلٍ نبيلٍ أخيرٍ يعرّضه للاعتقال ويدخله في دوّامة الأحداث السياسية التي لم تكن تعنيه لا من قريبٍ ولا من بعيد. بينما تقع إنيس في حبّ رجلٍ أفريقيٍّ من الدائرة المقرّبة لباتريس لومومبا، ثم تنغمس في الروح الثورية الطوباوية الحالمة التي انتشرت في زمنٍ ظهر فيه لومومبا، ذلك الاسم المحفور بالذهب على كلّ شبرٍ من القارّة السمراء، مناضلٌ ضحّى بحياته رخيصةً زهيدةً من أجل تحقيق هدفه. ومن ثمّ بات رمزاً للوطنية ومناهضة الاستعمار، لا في أفريقيا فحسب بل في العالم الثالث كله. وهو من قال مرّةً، منبّهاً كلّ الحالمين من حوله: «أيها الأخوة الأعزّاء في الكفاح الأعزّاء في الفقر، إن استقلالنا

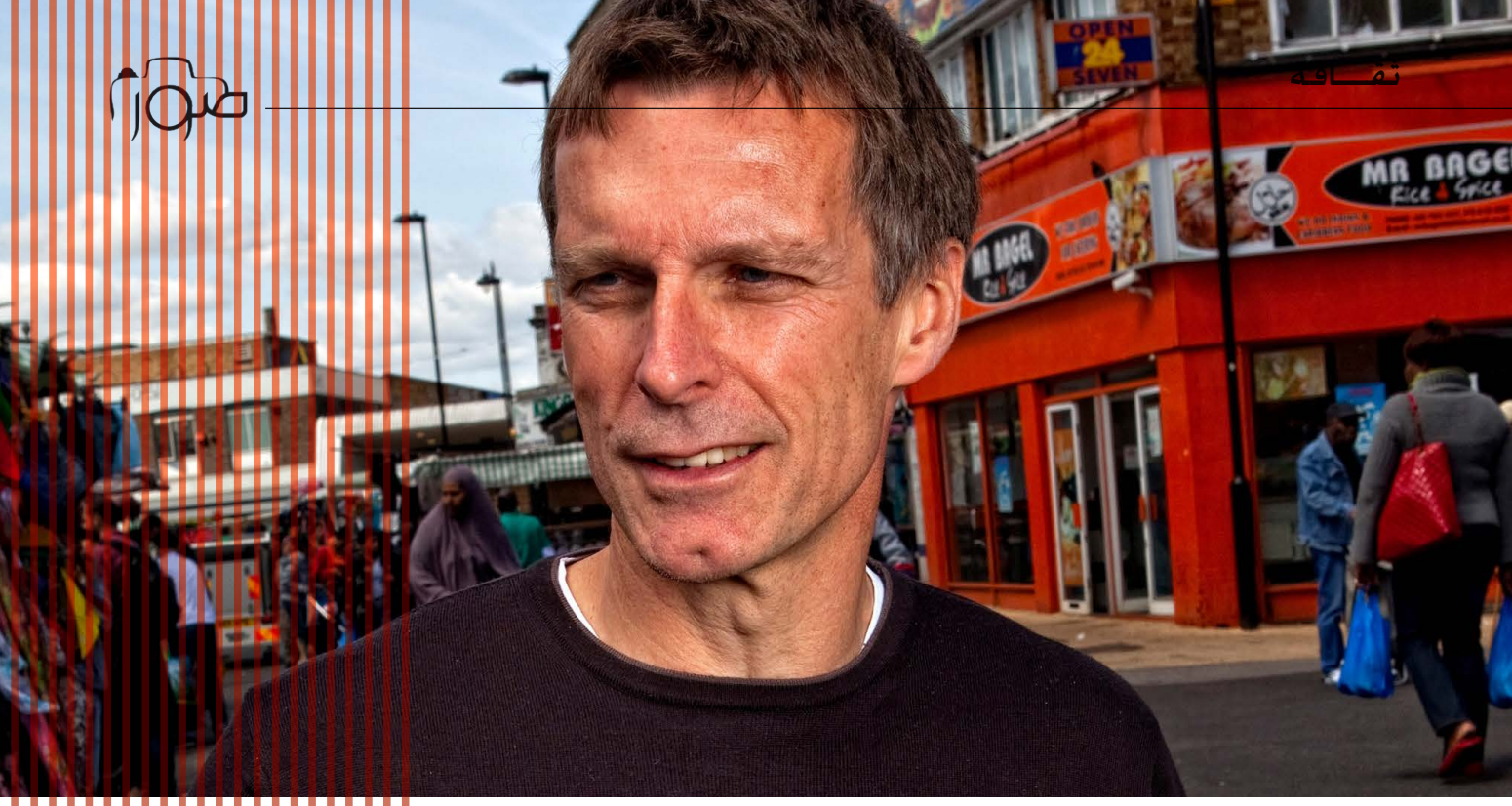

كلمةٌ جوفاء بدون إمكانات التنمية الاقتصادية والبشرية». ولد لومومبا عام ١٩٢٥ في قرية إقليم كاساي في الكونغو. وحدث الانعطاف الحاسم في حياته في أكتوبر ١٩٥٨، حين بادر إلى تأسيس الحركة الوطنية الكونغولية. أصبح هدفه هو الحصول على الاستقلال وتدعيم الوحدة الوطنية والدعوة إلى إقامة دولة كونغولية موحّدة ذات حكومة مركزية قوية، وفي الوقت نفسه تنمية النشاط الاقتصاديّ لإشباع حاجات الأفراد عن طريق التوزيع العادل للدخول. وهو الاتجاه الذى أزعج السلطات الاستعمارية والمصالح الاقتصادية الأجنبية، خاصّة أنه كان يعمل بالصحافة إذ كان يترأس تحرير جريدة «الاستقلال» الناطقة بالفرنسية، فكان ضحية تآمر هذه القوى وتحالفها مع قوىً ومصالح في داخل الكونغو.

يدخلنا الكاتب إلى تلك العوالم البعيدة القاسية بتفاصيلها عبر العلاقات المتشابكة بين إنيس وأصدقاء لومومبا وأحلامهم وحياتهم، وإلى تفاصيل حياة المستعمرين البلجيكيين ونمط حياتهم. ويعود ويصف مشاعر جيليسباي وهو يقع فريسة الشك والغيرة والمكائد السياسية، وكيف يستخدمه عميلٌ لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية كطعم يصطاد به المقرّبين من حبيبته إنيس من الأفارقة الذين يدورون في فلك لومومبا، المؤمنين بقضيته والمناضلين من أجل الاستقلال. تأخذنا أحداث الرواية لترسم لنا صورةً عما كان يجري في تلك الزاوية من العالم، عن ضجيج الحياة وصخبها. الرواية مليئةٌ بالحبّ والهيام والجنس والدسائس السياسية والخيانات والتضحية والمواقف النبيلة. ومن هنا يأتي التشويق ويعود السؤال إلى المفارقة التي يطرحها العنوان للوهلة الأولى. فبدون الخوض في تفاصيل الرواية والدخول إلى عمق أحداثها، لا يمكن لمن يلقي نظرةً على العنوان أن يستشفّ المضمون. من هنا نتوقف أمام ما قاله كاري جيمس في صحيفة باسيفيك سن عن الرواية: «هناك رواياتٌ تكون فيها جميع الشخصيات حقيقيةً وكاملةً ومعقدةً ومليئةً بالأضواء والظلال، وقابلةً للتصديق بشكلٍ كامل. هناك رواياتٌ يسحرك فيها وصف المكان والحدث. وهناك رواياتٌ الكتابة فيها واضحةٌ ودقيقةٌ ويقف عالمها أمامنا مفتوحاً ومتماسكاً بشكلٍ كامل. إن رواية المتشائم هي إحدى هذه الروايات. إنها في غاية الروعة».

من محاكم أمن الدولة.. إلى الغياب القسري

محمد عرب، وحيدٌ لأمّه بين ملايين الأخوة الســوريين

إعداد: فريق صور

الطبيب محمد بشير عرب من مواليد ١٩٨٠ معتقل سابق في عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) لمدة – ١١ شهر – تمّت محاكمته من قبل محكمة أمن الدولة العليا لعدة جلسات، وحكم لمدة ٣ سنوات قبل أن يخرج «بعفو رئاسي» شمله مع غيره من المعتقلين السياسيين ..

اعتقل في دمشق على خلفية نشاطاته الطلابية في جامعة حلب، حيث كان من المنظمين لسلسة من الاعتصامات والمظاهرات كان آخرها وأكبرها اعتصام في ٢٢ شباط – سميّ باعتصام الهندسات - احتجاجاً على المرسوم الرئاسي رقم ٦ القاضي بإلغاء التزام الدولة بتعيين المهندسين . تعرّض للتعذيب أثناء اعتقاله الأول، وتنقل بين عدة فروع أمنية قبل أن يسجن في سجن عدرا ويطلق سراحه لاحقاً .

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي والتنسيقيات المدنية في الثورة كتابات محمد عرب التي كان يشرح فيها عن وجه الفرق بين حياته في السجن وعن سوريا السجن الكبير، ويشرح فيها أيضاً عن آثار اعتصام الهندسات على العمل الوطني الديمقراطي والعمل السياسي الطلابي خصوصاً في جامعة حلب.

بعد بدء الثورة السورية بعدة أشهر، انخرط محمد عرب في نشاطات ميدانية سلمية كالتظاهر والعمل الإغاثي الطوعي مع نشطاء آخرين؛ تمّت ملاحقته من قبل أجهزة الأمن السورية ليبقى متخفّياً طيلة ستة أشهر تقريباً مستخدماً أسماءً مستعارة مخافة من إجرام القوى الأمنية بحقه.

تم إلقاء القبض عليه في ٢٠١١/١١/٠٢ في كمين نصب له مع زملائه، وتسربت أخبار مؤكدة عن تعرضه لتعذيب ممنهج شديد، نقل على إثره في ١٢ كانون الثاني إلى مشفى المجتهد بدمشق وضاعت كل محاولات السؤال عنه أو معرفة مصيره سدى.

لم يُعرف مصير الطبيب والناشط محمد العرب إلى الآن، فبعض المقربين منه يخافون من تصفيته في الأقبية الأمنية خاصةً بعد أن أطلقَ سراح من اعتقل معه في ذات الكمين. شوهد في سجن صيدنايا العسكري بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣ ومن ثم انقطعت اخباره تماماً. وجهت منظمة العفو الدولية بعد اعتقاله بعدة أيام نداء إلى السلطات السورية لكشف مصيره، لكن لم تأتِ أية استجابة أو رد من قبل « الحكومة السورية».

فيلم رحلة أمل
الجنّة في السماء، لا فراديس أرضية

عمار عكاش

قال فيلسوفٌ مسّه ضربٌ من الجنون: «إن الأمل لم يُكتب لنا إلا بفضل أولئك الذين هم بلا أمل»*. وقال بعده مسرحيٌّ سوريٌّ: «نحن محكومون بالأمل».

قبل ربع قرنٍ قرأ المخرج السويسريّ خافيير كولر خبراً عن عائلةٍ تركيةٍ عبرت الألب من إيطاليا إلى سويسرا وفقدت طفلها، فقرّر أن يسرد حكاية هؤلاء الناس القابعين في القسم الآخر من العالم؛ ما الذي يدفعهم إلى القدوم إلى مجتمعاتٍ لا ترحّب بهم؟! وهكذا أُنتِج الفيلم بطاقم عملٍ تركيٍّ ومخرجٍ سويسريّ.

حيدر فلاحٌ كرديٌّ من ريف مرعش. أبٌ لأطفالٍ سبعة. يقرّر الهجرة إلى سويسرا بعد تلقيه بطاقةً بريديةً من قريبه المهاجر يقول فيها: «الجنة هنا، والزبدة تتدفق من ضروع الماعز». ينطلق حيدر في رحلة التهريب مع زوجته وابنه الأصغر محمد علي، بدايةً في باخرةٍ من إسطنبول إلى نابولي، ثم مع مجموعةٍ من أبناء جلدته عبر جبال الألب، تقودهم مجموعة مهرّبين معدومي الضمير. وينتهي الفيلم نهايةً مأساويةً بضياع المهاجرين ووفاة الطفل متجمّداً. اتسم الفيلم بواقعيّةٍ عاليةٍ صبغتها صبغةٌ عاطفيةٌ تعبّر عن معاناة هؤلاء المهاجرين. يبدأ الفيلم بمشهدٍ لطقسٍ احتفاليٍّ ابتهاجيٍّ للتضحية بالخراف، مع أغنيةٍ من الموروث الدينيّ لعلويّي مرعش، من خلاله يلج المخرج مباشرةً إلى المناخ الثقافيّ والاجتماعيّ للمهاجرين، حيث الفقر، والمعاناة، وسيطرة الدين والعادات، وفقدان الأمل بالتغيير. عنِي المخرج بتقديم جماليّات الطبيعة القرويّة، لكن ذلك لم يكن اقتراحاً منه ببساطة وسهولة الحياة، فاللقطات الكبيرة تأتي في الفيلم كلقطاتٍ مؤسِّسَةٍ كي تحافظ على العلاقات بين الشخصيات والمحيط الفيزيائيّ، في كلّ مراحل رحلة التهريب؛ القرية، ثم ميناء إسطنبول، فنابولي، فجبال الألب.

في بداية الفيلم تنتقل الكاميرا من صور الغروب في القرية وقطعان الماشية إلى وجه حيدر وعيناه تحدّقان في الأفق كالصقر، تعبّران عن المعاناة والأمـل في التغيير. وفي كلّ تحوّلات الفيلم كانت تعابير وجه حيدر تبوح بكلّ شيء؛ الأمل، الخوف، الحيرة، اليأس، الإحباط، الخسارة...

ظهر في الفيلم نوعان من البشر على الجانب الأوربيّ: ١- طيبون تقودهم فطرتهم فيرون في حيدر وعائلته بشراً مثلهم، كالبحّار الإيطالي، وسائق الشاحنة السويسريّ، اللذين ساعداهم. ٢-بعض العنصريين المتذمّرين مثل صاحب الفندق الذي وصل إليه المهاجرون بعد أن تاهوا، وضابط الشرطة.

نجحت واقعيّة الفيلم في العمل فنياً دون أن تُظهِر أنها تقوم بلعبةٍ فنية، وطُعِّمَت بتفاصيل رمزيّة؛ العنزة التي أكلت جـزءاً من بطاقة المعايدة التي بقيت في يد الطفل حتى موته، والغصن الصغير الذي كان يمصّه الصبيّ للزكام وسقط من فمه وبدأ بعدها بالتجّمد. إضافةً إلى

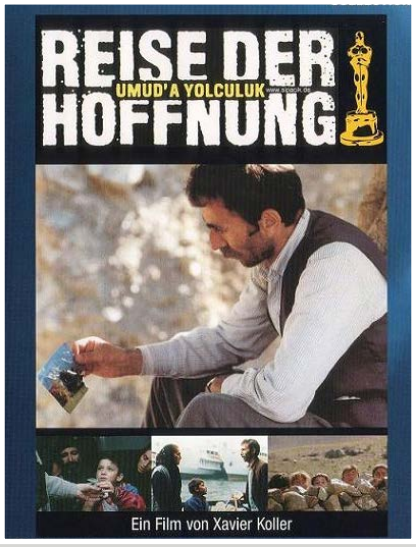

مشهدٍ واقعيٍّ-سرياليٍّ صادمٍ حين يبلغ المهاجرون بملابسهم البالية ووجوههم المتجمدة فندقاً حدودياً يخبطون زجاجه ويطلبون المساعدة، مشهدٌ بين عالمين:عالم الرفاه، وعالم المشرّدين. ولم يخلُ الفيلم من بعض المطبّات، فيعرض للمتدين الوصوليّ الذي يصلي ويصوم ويشتم الغرب الكافر، ورغم سخرية أغلب المهاجرين منه لكنهم يتبعونه حين يقول الله يرشدني وينسون توجيهات المهرّب. كما لم يخلُ الفيلم من متلازمةٍ كلاسيكيةٍ مبتذلةٍ لشدّة تكرارها؛ الجدّ الرافضُ لهجرة ابنه، والذي يقول له من يبيع أرضه يفقد جذوره، في مشهدٍ يقتلع فيه عشبةً.

في المشهد الختاميّ يهمس حيدر لسائق الشاحنة السويسريّ: أريد أن تكون صديقي.. جملةٌ تختم بصراعات حياة الاغتراب الجديدة. وتبقى المفارقة الصادمة بواقعيتها أن الطفل يصعد إلى الجنة، فلا فراديس أرضيّة. لكم أنت بائسٌ يا إنساننا، خذلتك دعاءات السماء وأولياء الأرض فرحت تبحث عن جنّةٍ وراء الألب.

منظمة غصن زيتون
شابات وشباب لأجل سوريا

قام مجموعة من شابات وشبان سوريين بتأسيس منظمة غصن زيتون في تشرين الأول من العام 2012 كمنظمة مجتمع مدني، بعد شعورهم أن الأزمة في سوريا طويلة وبوجود حاجة كبيرة لخدمة الفئات المهمشة في المجتمع وتحديداً الأطفال والنساء.

تسعى غصن الزيتون في عملها إلى التحلي بالقيم التالية:

- **المواطنة:** المساواة التامة بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس والدين والطائفة والمذهب والعرق.
- **التشاركية:** الابتعاد عن الفكر الإقصائي
- **السلام:** حمل السلام كقيمة أساسية لا يمكن البناء دونها
- **الحرية:** حرية التعبير بالوسائل السلمية مقدسة

كما يسعى غصن زيتون إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توفير فرص التعليم لجميع أطفال سوريا بكافة الوسائل المتاحة
- توفير فرص العمل والتعليم للمرأة وتوعية المجتمع بحقوق المرأة التي تضمن المساواة التامة في الفرص
- العمل على بناء السلام في كل سوريا
- التنسيق الفعال مع باقي منظمات المجتمع المدني في سوريا لتطويره ورفع مستوى احترافيته.

رعاية الطفولة:

المدارس: عمل غصن زيتون على توفير فرص التعليم للأطفال في محاولة منه للإسهام في وقف تسرب الأطفال من المدارس. حتى الآن يدير الغصن 9 مدارس يدرس فيها قرابة ال 2000 طالب.

مجلة قوس قزح: مجلة ترفيهية تعليمية للأطفال توزع مجاناً في سوريا

مركز الدعم النفسي: يسعى هذا المركز إلى توفير الدعم الاجتماعي النفسي للأطفال لتخفيف آثار الحرب عليهم.

- **المرأة:** يعمل الغصن على توفير دورات توعية أسرية للسيدات في محافظة درعا كما يقدم لهن فرص عمل عبر توفير مشاغل خياطة.
- **الإغاثة:** يعمل الغصن على توفير السلل الإغاثية للأسر المحتاجة مركزين على الأسر التي فقدت معيلها كخطوة تحد من عمالة الأطفال واستغلال النساء بسبب الفقر.
- **الزراعة:** يعمل الغصن على تأمين فرص عمل تساعد الأسر على تحصيل دخل يقيها العوز .
- **المطاحن والأفران** :يعمل الغصن أيضا على توفير الاحتياجات الاساسية من الطحين والخبز وتشجيع المشاريع التي تساعد في التنمية.

منظمة القلب الكبير للإغاثة والتنمية

بدأت المنظمة عملها بتاريخ ٢٠١٣/٨/١م على نطاق ضيق ومشاريع صغيرة، وكانت تختص بالعمل الاغاثي من خلال توزيع سلل إغاثية للمدنيين بالتعاون مع مجالس بعض الاحياء في مدينة حلب، وكانت مدة كل مشروع لا تتجاوز العشرة أيام فقط

وبعد ثلاثة أشهر فقط من العمل المنظم من قبل الكادر الاداري الموجود في مدينة حلب، وسعت المنظمة عملها على نطاق أوسع داخل المدينة وبدأت باستلام مشاريع إغاثية كبرى تتضمن توزيع سلل إغاثية بكمية أكبر عن المشاريع السابقة وتوزيعها على ٢٤حي في مدينة حلب من أصل ٦٤حي

وبعد انتهاء المنظمة من مشاريع الاحياء المسبقة الذكر، تم تحقيق نجاح كبير في عملها على مستوى مدينة حلب ، وقد نالت المنظمة المرتبة الثانية في حسن العمل وقوته على الأرض من خلال الاجتماع الذي حصل بين جميع المنظمات الاغاثية في مدينة حلب جددت المنظمة عملها على الارض بعد هذا النجاح الذي حققته، فوسعت عملها داخل الأحياء في مدينة حلب من خلال إطلاق مشروع الكفالة الاغاثية للمدنيين، مهمة هذا المشروع هي كفالة العائلات المحتاجة والنازحة لمدة ستة أشهر متواصلة ولمجموع الاحياء التي يبلغ كفالتها ٤٥حي، أي بنسبة ٧٥٪ من نسبة سكان حلب المدينة الخاضعة لسيطرة المعارضة ، وقد تكلل هذا المشروع بنجاح كبير أثنى عليه معظم المستفيدين من السكان

عاودت منظمة القلب الكبير فوسعت من أعمالها من خلال انشاء مشروع الخبز، يتضمن هذا المشروع كفالة بعض الأفران وتقديم الخدمات الأساسية لها بالإضافة لتزويدهم اليومي بمادة الطحين

هذا النجاح الكبير الذي حققته المنظمة جعلها توسع من أعمالها الاغاثية والتنموية، فهي الان تقوم بدراسة مشاريع كفالة الايتام ماديا، ومشروع دعم التعليم من خلال دعم المدارس وتقديم كافة المستلزمات لها، بالإضافة لدراسة مشاريع تنموية ذاتية من خلال دعم الورش الصناعية الصغيرة بمبالغ مادية لإعادة تفعيلها بشكل جيد

مبادرة نساء الزبداني أوقفوا العنف

تعاني مدينة الزبداني في جنوبي غرب سوريا، من حصارٍ تفرضه القوات السورية منذ ما يزيد على ثلاث سنوات و نصف.. مع تعرض سكان الزبداني لهجوم القوات الحكومية إثر انتفاضتهم السلمية للمطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية، كجزء من حراكهم اللاعنفي منذ آذار 2011.

ففي تموز 2015، ذهب الحصار المطبق إلى انعطاف خطير، يتمثّل باستعانة نظام الأسد بميليشيا حزب الله القادمة من لبنان للقتال إلى جانبه في الميدان. إضافة لذلك، تعرّضت المنطقة للقصف بـ 3000 برميلاً متفجراً و عشرات آلاف الصواريخ و القذائف. علماً أنّ هنالك ما يزيد عن 22000 مدنياً عالقين خارج المدينة، بلا طعام أو ماء أو دواء.

على الرغم من الوضع المأساوي، لم تفقد نساء الزبداني الأمل؛ تُعرّض 470 سيدة من الزبداني حياتهن للخطر جرّاء التوقيع بأسمائهن على بيان يطالب بوقف العنف .

قد تمّ جمع 3000 توقيعاً من نساء سوريات أخريات، من كافة أنحاء البلاد، عبّرنَ بدورهنَ عن تضامنهن مع نساء الزبداني
نساء الزبداني هنَّ أمهات وأخوات، وبنات فقدّنَ أحبائهن، وقد تأثرّت حيواتهن بشدة جرّاء النزاع القائم. وأيضاً هنالك طبيبات و ناشطات و معلمات، وأخريات من المجتمع عملنَ بلا كللٍ لربط أواصر مجتمعهن على الرغم من العنف الدائر. ولقد عانينَ من الحصار منذ البداية، وتابعنَ الدفع باتجاه حل سياسي.

القلب المزروع

ملاذ الزعبي

كان لا بدّ من احتفاءٍ يتناسب وحجم الحدث، فهذه أوّل عملية زراعة قلبٍ تشهدها البلاد في تاريخها، والمثال الأبرز على القفزة النوعية التي حققها عالم الطب في عهد السيد الرئيس. منذ الصباح، حضر مندوبو الصحف الثلاث تشرين والثورة والبعث، ومندوب الوكالة العربية السورية للأنباء- سانا، وفريقٌ إخباريٌّ من التلفزيون العربيّ السوريّ، ومراسل إذاعة دمشق، وروبرت فيسك، وحشدٌ من جماهير شعبنا.

في السادسة من مساء اليوم ذاته، وزّع المكتب الصحافيّ في وزارة الصحة البيان التالي: «تحت رعايةٍ كريمةٍ من راعي الصحة والأصحاء، السيد الرئيس حافظ الأسد، وبتوجيهٍ من السيد وزير الصحة، تجري صباح الغد أوّل عملية زراعة قلبٍ لمواطنٍ من الجمهورية العربية السورية، في إنجازٍ قوميٍّ غير مسبوقٍ، وكثمرةٍ مباشرةٍ من ثمار الحركة التصحيحية المجيدة».

كانت العملية قد أُجلت عدّة أيام بعد صعوبة العثور على متبرعٍ بقلبٍ سليمٍ، وهو ما تمّ تلافيه عبر تعذيبٍ حدّ الموت لمعتقلٍ من الساحل السوريّ، من خلفيةٍ شيوعيةٍ، على يد جلّادٍ من دير الزور وسجّانٍ من درعا، في سجنٍ أشرف عليه مصطفى طلاس، بموافقةٍ مباشرةٍ من عبد الحليم خدام، واطلاعٍ من محمود الزعبي، وجهلٍ كاملٍ من جانب علي دوبا وعلي حيدر وعلي خزام وعلي أصلان وعلي حبيب وعلي الديك بما يحصل من تعذيبٍ وتجاوزات. (رفعت الأسد طبعاً كان يجهل هو الآخر وقوع كلّ هذه الانتهاكات).

وما إن لفظ المعتقل أنفاسه الأخيرة حتى تمّ التحفظ على قلبه وحُدّد الموعد النهائيّ للعمل الجراحيّ. حضر الفريق الطبيّ المكوّن من مجموعةٍ من أكفأ الأطباء السوريين من خرّيجي جامعات بوخارست وموسكو وكييف وصوفيا وألمانيا الشرقية، بمعاونة مجموعةٍ من ملائكة الرحمة من ذوات المكياج الرهيف. ووقع الخيار على مشفى ومسلخ تشرين العسكريّ، كمؤسّسة الدولة التي ستحتضن هذا الإنجاز الوطنيّ غير المسبوق. كان المريض المستفيد من هذه العملية شرطياً يتحدّر من محافظة إدلب.

أُتي بالسطل المعقّم بالكلور، والذي كان يحوي القلب، فيما تمّ تعقيم غرفة المريض وإحضار شراشف مغسولةٍ لسريره. تابع الرئيس الأسد دقائق من البثّ المباشر للعملية، ثم وجّه سؤالاً لكبير الجرّاحين الذي وضع المشرط على جنب. سأله الرئيس: «ماذا ترى وأنت تطلّ على هذا القلب السوريّ المزروع؟». ردّ كبير الجراحين: «في الحقيقة إني مسرورٌ جداً وسعيدٌ لأني أرى قلباً سورياً نابضاً، أراه رائعاً جميلاً كما هو في الحقيقة». وتابع نقل مشاهداته بأمانةٍ للسيد الرئيس: «إنني أرى شرايينه الجميلة الرائعة. أرى دماءه الحمراء الجميلة، وأرى تضاريسه؛ أرى البطين الأيمن شامخاً وأذيننا الأيسر الحبيب. إني أرى كلّ بقعةٍ فيه رائعةً جميلة. إنني جداً سعيدٌ لهذه المشاهدة».

عاد كبير الجرّاحين إلى عمله بعد انتهاء البثّ المباشر، وانهمك يبحث عن مقصٍّ أضاعته ممرّضةٌ في مكانٍ ما في جسم المريض. وما هي سويعاتٌ وإلا كان الإعلان عن إتمام العملية بنجاحٍ وسط هتافات الجماهير المحتشدة العفوية المعلنة عن استعدادها لافتداء حافظ بالروح والدم. وفي صباح اليوم التالي شيع أهالي الشرطيّ الإدلبيّ فقيدهم إلى مثواه الأخير.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

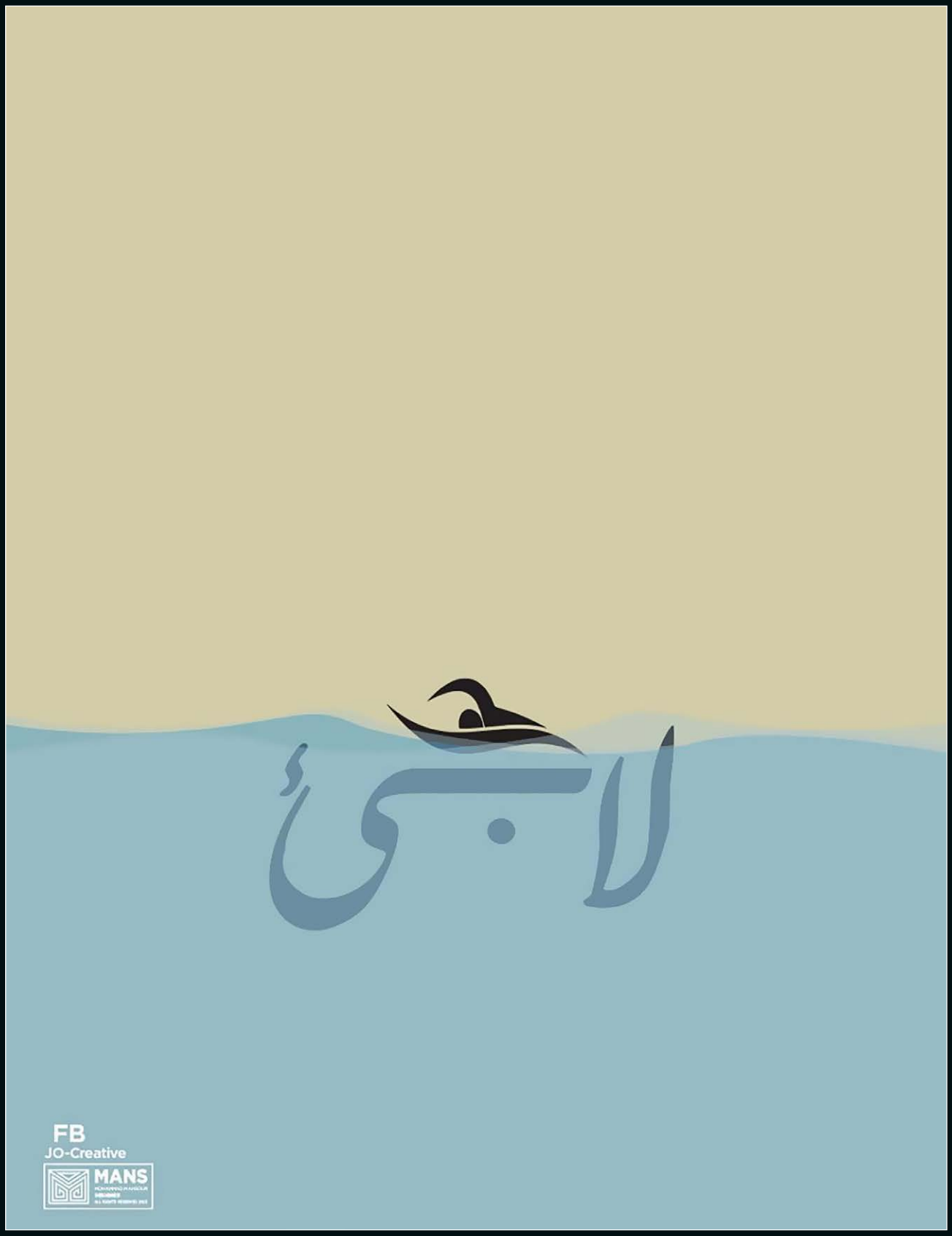

لاجئ | Refugee

عمل لـ JO-CREATIVE